الصناعة المعجميّة العربيّة
دراسة تحليليّة - نقديّة

أ.د. زكرياء أرسلان
جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب
مكناس، المغرب

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى النظر في واقع الصناعة المعجميّة العربيّة من جهة مقتضيات مفهوم «الكفاية»، كما هو مُحدَّد في بعض الأبحاث اللسانية التطبيقية. وفي هذا السياق، يبدو أن ما تُعانيه هذه الصناعة من مشاكل منهجيّة، يرجع جزء هام منه إلى افتقار بَيِّن لأنواع الكفايات التي تُحدِّد الإطار المرجعي للغايات المُزمع تحقيقها في كل صناعة معجميّة معاصرة.

وباعتبار هذا الاستلزام، وبعد فحص عينات معجميّة ذات قوّة تمثيليّة عالية، خلُصت الدراسة إلى أن مطلب الاشتغال بمقتضيات الكفايات التعلُّميّة والتمثيليّة والوصفيّة واللغويّة بكيفية نسقيّة، يظل الحل المناسب لتجاوز كثير من مشاكل الصناعة المعجمية العربية، كما يمنحها القدرة الفعليّة على الانخراط الإيجابي في مسار الأمن اللغويّ العربيّ؛ إذ لا حماية، اليوم، للغة العربية إلا بحماية أدوات استعمالها حماية علميّة.

الكلمات المفاتيح: الصناعة المعجميّة - اللسانيّات التطبيقيّة - المعجم الذهنيّ - الكفاية التعلُّميّة - الكفاية التمثيليّة - الكفاية الوصفيّة - الكفاية اللغويّة.

The Arabic Lexicography

Analysis – Critical Study

This study seeks to consider the reality of Arabic Lexicography in terms of the concept of adequacy requirements, as defined in some theoretical applied linguistics studies. In this context, it appears that this Lexicography is suffering

from systematic problems, a significant part of which is due to the lack of the types of adequacy that define the frame of reference for the goals to be achieved in each contemporaneous lexicography.

At this entailing, after checking samples of representative lexical data, the study has come up with the conclusion that the need to adopt the contents of adequacies (learning, representative, descriptive, language) should be dealt with a systematic way which is still the appropriate solution to overcome many problems of Arabic Lexicography, and to ensure its positive participation in the process of the Arabic Languagesecurity, because language protection cannot be guaranteed unless its tools are protected in a scientific way.

1. مقدمة

كَثُر الحديث عن بناء المعجم العربي، وتعدَّدت مقاربات البناء الأمثل، وتنوَّعت خُطط الصيَّاغة الناجعة، تارة للمنهج، وأخرى للمادة. الكل: أفرادٌ ومؤسسات ومجامع ومنظمات، صار يشعر بخطورة الثغرات والثُّلم، وعمق المشاكل، وَحِدّ ة الهنات والاختلالات التي يعانيها معجم اللغة العربيّة. وإذا كانت الصناعة المعجميّة قد عرفت في السنوات الأخيرة طفرة نوعية في مسار اعتماد آليات التكنولوجيا المعاصرة، تمخضت عنها صناعة معجميّة إلكترونيّة،[1] فإن الجري وراء الحلول التقنيّة لا يكفي، خلافاً لما اعتقده البعض،[2] بل إنه يكاد يصير جرياً عديم الفائدة، مالم يُؤسس على تصور نظريّ، يضع التقنيّة في مكانها الطبيعي؛ إذ هي أداة التغيير لا مادته، إنها الوسيلة لا المطلب.

لقد أثبتت دراسات غربيّة عديدة أن الصناعة المعجميّة صارت مشروطة بتحقيق عنصر الكفايات؛ إذ بدونه لا يمكن تأسيس ممارسة معجميّة رصينة ذات أهداف مضبوطة، ونتائج ملموسة.[3] وفي هذا الإطار، نعتقد أن التصور الملائم لحل جزء هام من مشاكل المعجم العربيّ، ينبغي أن ينطلق، أولا، من تحديد نوعيّة الكفايات الضروريّة والأساسيّة الملائمة للغايات المتوخاة من وضعه.

إن حديثنا عن كفايات المعجم لا يتصل اتصالا مباشراً بالبحث المعجمي النظري (Lexicology)، أي بالبحث في المعرفة المعجميّة الذهنية (Mental lexical knowledge)، وإنما باستثمار بعض نتائج هذا البحث في صناعة المعجم (Lexicography)، على النحو الذي يؤهله لإنجاز كفاياته إنجازاً مُوفقاً. وبمقتضى هذا الاستلزام، سندافع في تحليلنا عن نجاعة التصوّر النسقيّ للمعجم، انطلاقاً من خلاصات مستقاة من اللسانيات واللسانيات النفسية (Psycolinguistics)، واللسانيات التطبيقية (Applied linguistics).

(1) ملحوظة: تُنظر، بخصوص المعلومات التوثيقية للمصنفات التي سنأتي إلى ذكرها في هوامش هذه الدّراسة، قائمة المراجع والمصادر.

- ينظر، على سبيل التمثيل، معجم الرائد، الصادر سنة 2004 عن شركة العريس للكمبيوتر، يتضمن هذا المعجم، بالإضافة إلى معجم الرائد لجبران مسعود، خمسة معاجم عربية متخصصة، وهو موزع على ثلاثة أقراص مدمجة، يعمل بنظام ويندوز (Windows).

(2) ينظر بهذا الخصوص، على سبيل التمثيل لا الحصر: أحمد مختار عمر، المعجم العربي الحديث والخروج من الدائرة المغلقة.

(3) Borba. F. D, (1996), Les fondements de l'organisation d'un dictionnaire d'usages, p.281.

2. في مفهوم الصناعة المعجمية

لن نخوض، هنا، في إشكالات تعدّد المقابلات الاصطلاحيّة العربيّة للمصطلح الإنجليزيّ (Lexicography) وتعدادها. فهذا، حسب ما نظن، يخرج عما نحن بصدد الحديث عنه في هذه الدراسة.

أمّا عن سبب اختيار المقابل العربي «الصِّناعَة المُعْجَمِيَّة»، فلأنه أحرز، أكثر من غيره، قصب السبق في التداول والانتشار في الدراسات المعجمية العربية.

نقول بداية، لا تهتم الصناعة المعجميّة بالبحث في الخصائص النظريّة للوحدات المعجميّة؛ ونريد بذلك الخصائص الصرفيّة والصواتيّة والدلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة للكلمة في استعمالاتها المختلفة. وإذا كان البعض يختصر مفهوم الصناعة المعجميّة في كونها ممارسة عمليّة، تهدف إلى تمثيل معاني الكلمات واستعمالاتها، فإنّنا نراها تعاني اختلافات عديدة عندما يتعلق الأمر بتفسير مفهومها، وتحديد طبيعتها المراسيّة والنظريّة، ونطاقها ومستوياتها.(4)

وعموماً، يمكن أن نقتصر، هنا، على تعريفين اِثنين، يرتبطان محورياً بموضوع هذه الدراسة:

أ - تجميع كلمات لغة ما وتحريرها في معجم ما،

ب – البحث في مبادئ صناعة المعجم وممارساتها.

إن هذين التعريفين يُفضيان إلى تقسيم الصناعة المعجمية إلى قسمين اثنين، قلما يُنبّه إليهما في دراسات الصناعة المعجميّة العربيّة: أولهما «صناعة معجميّة مراسيّة» (Practical lexicography) تحيل على التعريف الأول، فتكون، بمقتضاه، فنّاً أو حرفة لتجميع مواد المعجم وكتابتها وتحريرها، على نحو يخدم الأغراض التاليّة:

- ضبط فئة المستعملين المستهدفة من صناعة المعجم،

- انتقاء مكونات المعجم وتنظيمها،

(4) Henning. B. and Rufus H. G, (2012), What is Lexicography ?
https://www.researchgate.net/publication/269868804_What_is_Lexicography

- ترتيب الكلمات باعتبارها مداخل معجميّة ترتيباً يخضع لمنهج نسقيّ مُحدَّد،
- اختيار المتلازمات اللّفظيّة (Collocations) والعبارات والأمثلة،
- تعريف الكلمات،
- تنظيم التعاريف،
- تحديد كيفيات نطق الكلمات،
- تصميم أفضل طريقة تُمكِّن مستعملي المعجم من الوصول إلى البيانات والمعلومات اللسانيّة.

أما ثانيهما فـ«صناعة معجميّة نظريّة» (Theoretical lexicography)، تقترن بالتعريف الثاني، فتكون، وفقاً له، تخصصاً علمياً يتضمن:

- تحليل العلاقات الدلالية التركيبيّة (Syntagmatic) والاستبداليّة (Paradigmatic) للوحدات المعجميّة ووصفها داخل معجم لغة ما،
- تطوير النظريات التي تهتم بمكونات المعجم، وبنيات الربط بين معلوماتها الصوتية والصرفية والدلالية والتركيبية والتداوليّة،
- توفير المعلومات الضرورية لتلبية الاحتياجات اللغوية لمستعملي اللغة في أنواع مُعيَّنة من المقامات،
- توفير الولوج الأفضل إلى البيانات والمعلومات اللسانيّة المضمَّنة في المعاجم.

3. اللسانيّات التطبيقيّة والصّناعة المعجميّة: حدّ العلاقة

بداية، ينبغي التنبيه إلى أنّ أغلب الدراسات التي تناولت بالوصف والتحليل مادة اللسانيّات التطبيقيّة وموضوعها قد أجمعت على صعوبة وضع تحديد علميّ دقيق وشامل لمفهومها، ويبدو أنّ السبب في ذلك يرجع بالأساس لعدة اعتبارات، نجملها فيما يلي:[5]

(5) نستوحي هذه الاعتبارات من:
Coste. D, (1996), la linguistique appliquée : en revenir ou y revenir, pp. 19-41.
حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية.

أ ـ هيمنة الطابع التجريبي (Empirical property)، وتعدد التخصصات (Interdisciplinarity)، على مادة اللسانيات التطبيقية من حيث أنها لا تنظر للغة بوصفها نسقاً مجرداً يحوي اطرادات داخليّة، ولكن بوصفها نشاطاً اجتماعياً.

ب ـ لا يحيل مفهوم اللسانيّات التطبيقيّة على موضوع متجانس، فموضوعها يتشكَّل من تخصصات فرعيّة تهدف في مجملها إلى البحث عن حلول للمشاكل التي ترتبط أساساً بتعلُّم اللغات وتعليمها نفسيّة كانت أو اجتماعيّة أو تواصليّة، بالإضافة إلى الصناعة المعجميّة والصناعة المصطلحية (Terminography)

جـ ـ تتوزع آليات التحليل اللسانيّ التطبيقيّ بين تلك التي تنتجها اللسانيّات النظريّة، وتلك التي تنتجها علوم أخرى، نحو الأنثروبولوجيا (Anthropology) وعلم النفس (Psychology) وعلم الاجتماع (Sociology) وعلم الإدراك (Cognitive science) ونظريات التعلُّم والتربية (Education and learning theories).

ولمّا كان النظر في هذه الدراسة منصباً على الصناعة المعجميّة، بات لزاماً ضبط طبيعة الصلة التي تُسَوِّغ الحديث عن الصناعة المعجمية في سياق ما أنتجته اللسانيّات التطبيقيّة من آليات ومفاهيم.

ولعلّ أول ما يقال في هذا الباب: إنّ اشتمال مجال اللسانيّات التطبيقيّة على الصناعة المعجميّة نظراً وتخطيطاً وتوجيهاً مُحدَّد بالاعتبار التعليميّ؛ معنى ذلك أنّ صلب الصلة بينهما مؤسس على اضطلاع المعجم بالوظيفة التعليميّة. وهنا بالضبط، تتخذ اللسانيّات التطبيقيّة موقع الموجِّه للكيفية التي ينبغي أن يُبنى بها المعجم.

وفي هذا الإطار، يُمكن أن نُعَيِّن بعض ملامح هذا التوجيه في القضايا الآتية:

أ- الوصف الكافي للمعلومات اللسانيّة المصاحبة للمدخل المعجمي (Lexical entry)، وكيفية استثمارها بُغية تعميمها، وتقديمها على نحو نسقيّ يجعل مستعمل المعجم قادراً على تمثُّلها واستيعابها، وكذا تخزينها في معجمه الذهنيّ.[6]

ب - الحمولة الثقافية الضمنيّة للمداخل المعجمية من حيث اِتصالها بسيّاق اِستعمال المفردة.[7]

(6) Wierzbicka. A, (1985), Lexicography and conceptual analysis.

(7) Pruvost.J, (2009), Quelques perspectives lexicographiques à mesurer à l'autre lexiculturelle, pp.13 -21.

جـ - أهميَّة العناية بالمتلازمات اللفظيّة (Collocations) وذلك في أفق تمثين صلة المعجم بواقع اِستعمال اللغة.[8]

د ـ موقع الوحدات المعجميّة التي يتعدى طولها طول الكلمة، نحو المركبات المنحوتة والعبارات المسكوكة، فهل سيكون لهذه وما ماثلها مداخل معجميّة خاصة بها؟

هـ ـ التَّعَالق المعجمي (lexical relatedness) في مثل طبقات المفردات ذات التعالق النوعيّ، من قبيل المفردات متعددة المعاني (Polysemous) والمفردات المتجانسة (Homophonous) والمفردات المترادفة (Synonymous) أو التي بينها طباق أو معنى متناقض (Antonymous)، وتلك المتضادة دلاليا (Converse items).

و علاقة المعجم بالنحو، وتتم مناقشتها في اللسانيات التطبيقية من خلال افتراضين اثنين:

- الافتراض الأول، ومفاده أنّ المعجم ينبغي أن يتضمن كل الاستثناءات اللغوية دون الاطرادات.
- الافتراض الثاني، ومؤداه أنّ المعجم يجب أن يتضمن كل الاستثناءات اللغوية وبعض الاطرادات.[9]

إنّ هذه القضايا وغيرها، مما لا يسمح المجال بتعدادها كلها، تُشكِّل، في نظرنا، نقط البداية نحو بناء تصور علميّ يثوق تطوير الصناعة المعجميّة، ويُعزَّز بما راكمته بعض الأبحاث النظريّة العربيّة من نتائج في تمثلاتها المختلفة لصياغة معجم عربيّ حديث.[10] إذ لم يعد مستساغاً، وفق ما أُنجز من أبحاث وما حصل من تقدم في مجال اللسانيّات التطبيقيّة، أن يستمر حصر وظيفة المعجم بكل أبعاده في تقديم المعاني

(8) Alonso. R, (2003), La nature des collocatifs: analyse et traitement, pp. 45 – 60

(9) Householder.F, (1995), Problems in lexicography

(10) نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:
* القاسمي علي، علم اللغة وصناعة المعجم،
* الحمزاوي، محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا،
* الخطيب، أحمد شفيق، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة،
* الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة،
* اِبن مراد إبراهيم، دراسات في المعجم العربي،
* رياض، زكي قاسم، المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق.

الممكنة للمفردة، وتمكين المتعلِّم من فهم ما يقرأه، إنّ الإشكالية اليوم صارت إشكالية إنجاز نموذج معجميّ لتطوير مهارات تعلُّم اللغة واِكتساب. وهنا ينبغي أن يتحوَّل الطموح من إنجاز معاجم مُساعدة إلى صياغة معاجم مُعلِّمة.[11]

4- في مفهوم الكفاية

يُفيد لفظ الكِفَايَة (Adequacy)[12] في أحد معانيه اللغويّة القيام بالأمر والاضطلاع به.[13] أما اصطلاحاً، فيدل على مفاهيم مختلفة باختلاف الحقول المعرفيّة التي يُستعمل فيها (المنطق، واللسانيات بمختلف فروعها النفسية والاجتماعية، والقانون، وعلم النفس، وعلوم التربية، وعلوم التسيير وتدبير المقاولات والموارد البشرية...إلخ).[14] وهكذا، أصبحنا نجد عناوين دراسات في حقل اللسانيّات، مثلا، تُركِّز على مفهوم الكفاية في نظرية لسانية ما، من قبيل «في مفهوم الكفاية التفسيريّة في الصِّواتة التَّوليدِيَّة»[15] إلا أنّ النواة الدلاليّة المشتركة بين استعمالاته المختلفة تتشكل من معاني القدرة (Competence)، والمهارة (Know-how)، والخبرة (Expertise)، وغيرها من المعاني التي تُفيد موازاة الفكر أو التصور لموضوعه، واشتماله عليه اِشتمالا مطلقاً. ولا يخرج مفهوم الكفاية في الصناعة المعجميّة عن السمات الدلاليّة لهذا الحدّ؛ ذلك أن كفايات المعجم لا تعدو أن تكون جُملة قدراته على إنجاز زمرة الوظائف التي تقترن بفاعليته إنجازاً يستوفي حاجات مستعمليه، بأكبر قدر ممكن من الدقة والمهارة.[16]

وعموماً، يُمكن أن نُميِّز بين أربعة أنماط من كفايات المعجم تمييزاً إجرائياً؛ وإلا فإنها في واقع الأمر، متداخلة ومتفاعلة في ما بينها، وهي:

(11) Bogaards.P, (1998), Des dictionnaires et comprehension écrite.

(12) نستوحي الترجمة العربية من الفاسي الفهري في اللسانيات واللغة العربية، ج2، ص. 249 – 251.

(13) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل الكاف، مادة (كفي).

(14) ينظر، للمزيد من التفصيل، بخصوص استعمال مصطلح الكفايات في الحقول المعرفية المختلفة: الحسن اللحية، موسوعة الكفايات، الألفاظ والمفاهيم والمصطلحات.

(15) Hind. A, (1976), Sur la notion d'adéquation explicative en phonologie générative, p. 57 – 76.

(16) ينظر للمزيد من التفصيل، بخصوص تعدد مفاهيم مصطلح الكفاية في العلوم الإنسانية بصفة عامة وفي مجال التربية والتعليم بصفة خاصة: بسندي خالد، مصطلح الكفاية وتداخل المفهوم في اللسانيات التطبيقية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد الخامس، العدد 1.

أ - الكفاية التَّعَلُّميَّة (Learning adequacy).

ب - الكفاية التَّمْثيليَّة (Representative adequacy).

جـ - الكفاية الوَصْفِيَّة (Descriptive adequacy).

د - الكفاية اللُّغويَّة (Language adequacy).

وسنقتصر في تحليلنا لها، نظراً لضيق المجال، على ما يتصل منها بالمادة المعجميّة فحسب، متخذين من معطيات " المعجم العربيّ الأساسيّ"، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في طبعته الأخيرة، دون غيرها نماذج للتمثيل، طلباً للدقة ودفعاً للتعميمات، علاوة على اعتبارت تقنية أخرى.[17]

5. مفهوم الكفاية التَّعَلُّمية

يبدو من البدهيّ، حَسْب ما تُطلعنا عليه بعض الدراسات اللسانيّة المعاصرة، أن نقول: إنّ المعجم، مثل النحو وغيره من المباحث اللغوية، آلة تُستخدم لتعليم (Teaching) اللغات وتعلُّمِها (Learning)،[18] إلا أنّ أي إجماع مُحتمل على مقتضى هذا القول يُخفي تباينات عميقة في تصور هذه الآلة، بما يُحقق لها المطلب التعليمي، سواء من جهة تخطيط المداخل المعجمية، أو من جهة المعلومات المصاحبة لها، أو من

(17) المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطابع أمبريمتو، بيروت- لبنان، 1991.

أمّا عن أسباب اعتمادنا مادة هذا المعجم متنا للتحليل والنقد، فنخصِّصها في الأسباب التالية:

أ- يعتبر المعجم العربي الأساسي آخر معجم صدر، لحد الآن، عن منظمة عربية تُعنى بالشأن الثقافي العربي، بصفة عامة، تربيةً وثقافةً وعلماً (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، وهذا يعني أنه استفاد كثيراً، أو هذا ما يُفترض على الأقل، من أخطاء المعاجم التي سبقته إلى الوجود، إذ يُمكن اعتباره، من هذه الناحية، نسخة معجميّة متطورة انتفت عنها مظاهر القصور المتكرِّرة في النسخ المتقدمة.

ب- كونه صادر عن جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يجعله معجماً مُتميزاً عن غيره من المعاجم الصادرة عن أفراد، لأنّ العمل الجماعي في الصناعة المعجميّة مُقدَّم من وجوه عدّة على نظيره الفرديّ.

ج- لما كان المعجم العربيّ الأساسيّ قد وُضع، كما هو منصوص عليه في مقدمته، لإنجاز وظيفة تيسير تعليم العربيّة لغير الناطقين بها بالإحاطة والشمول، من خلال اللغة الفصيحة الحية والمستعملة، كان اعتماده نموذجاً في باب تحليل أسباب قصور كفايات المعجم اللغوي العربيّ اعتمادا مناسباً.

(18) يُنظر، على سبيل التمثيل:

Klein. W, (1989), L'acquisition de la langue étrangère,

Gaonac'h. D, (1991), Théories de l'apprentissage et acquisition d'une langue étrangère,

جهة مسايرة ما يُستحدث من نتائج وتقنيات في مجال البحث في الخصائص النظرية للوحدات المعجمية (Lexical items)، وسماتها الدلالية والصرفية والصواتية .

نقصد بالكفاية التَّعَلُّمية لمعجم ما قدرته على تجاوز وظيفة المساعدة التي تنحصر، في أحسن الأحوال، في التمثيل لما استغلق من المعاني على ذهن المتعلم، أو شرح ما غمض من الألفاظ، أو ما نذر استعماله منها، أو كيفية كتابة كلمة ما، إلى حال تصير فيها وظيفته تعليم اللغة؛ أي تمكين المتعلم من اكتساب (Acquisition) القدرات والمهارات على الربط السليم بين المفردات ومعانيها فيما يُنجزه من جمل وتراكيب. ومعنى هذا أن المَطلب التعليمي يتصل بحاجات المتعلِّمين أنفسهم في ضبط استعمال اللغة، وممارستها بأكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح. إن مسألة الربط المحكم بين المفردات ومعانيها المختلفة، تقتضي تمثيلا شاملا لكيفيات استعمالها، ووصفا مطردا لخصائصها النسقية؛ لأننا نفترض أن الاسترجاع (Retrieval) الموفَّق للكلمات أثناء التواصل، لا يتحقق ما لم يتم تخزينها (Storage) في ذهن المتعلم أثناء مرحلة التعلُّم بصورة منتظمة، وهو افتراض تدعمه أبحاث اللسانيات النفسية، كما سنوضح لاحقا.

ومع صواب ما تقدم ذكره، نعتبر أن نجاح الصناعة المعجمية في تحقيق الكفاية التَّعَلُّمية ليس مقصوراً على الكفاية الوصفية، بل يمتد أيضاً إلى طبيعة المادة المعجمية؛ لأنّ حاجات المتعلِّم المعاصر في ممارسة التعبير باللّغة العربيّة ترتبط بزمنه، وبنمط حياته، وبما هو مُستجدّ في عالمه؛ أي بوضعية آنية، لا تُمثلها التمثيل المُلائِم والمُوفَّق سوى اللّغة المستعملة في عصره. إن هذا الاستلزام يجعل الصناعة المعجميّة العربيّة أمام تَحَدٍّ آخر عنوانه الكفاية اللُّغويَّة.

1.5. المطلب التعليميّ

كيف يمكن أن نُحقق بالآلة المعجمية تعليماً موفَّقاً للغة العربية؟ سؤال سرعان ما يَنقدِح أمامك وأنت تُطالع معجماً لغوياً عربياً قديماً أو معاصراً، في بحثك عن معنى مُحدَّد لمفردة، أو عن كيفيةِ استعمالها، أو عن وجهٍ من وجوه تصريفها، أو عن صلتها بأحد مشتقاتها. سؤال لا يُمكن تجاهله، أو إغفاله متى كان النهج نهجاً تقويمياً للحصيلة المعجميّة العربيّة، خصوصاً إذا توافرت شروط التقويم الرصين القائم على المُكْنَة من التصور الصحيح لمفهوم المعجم ومفهوم الكفاية التَّعلُّمية.

وإذا كان القدماء من صناع المعاجم لم يعتنوا كثيراً بالبعد التعليميّ؛ إذ كانت عنايتهم تتجه، أولا، صوب غايات تتصل بالمشروع اللغويّ العام الذي كان يهدف إلى جمع اللغة، وتوثيقها، وحفظها مخافة ضياعها، وتحجيرها بما هو معروف من قيود زمانيّة ومكانيّة، والتسابق إلى تدوين الغامض، والنادر والغريب، والتنافس في الكشف عن مواطن التصحيف [19]، فإن الحديث يقع على المعاجم المعاصرة؛ ذلك أنّك لاتكاد تجد مقدمة واحد منها تخلو من التنبيه إلى هذا المطلب، والتركيز على طلبه. لكن قلَّما تجد ما يعكس ذلك في مظانها؛ إذ إنّ أغلبها ما يزال ينشد سبلا تراثية غير تعليميّة في وصف المادة المعجميّة. فكيف تختلف الغايات والمقاصد، ويظل تصور المعجم هو هو، لا تبديل فيه ولا تحويل!؟

نعتقد أنّ المسألة التعليميّة ينبغي أن تندرج في سياق تصور متكامل، لا في مجرد تقليص حجم المعجم أو تمطيطه؛ فالقضية قضية التمثُّل المناسب لعصريّة مواد المعجم، ولنوع المعلومات المصاحبة للمداخل المعجميّة، وكيفية انتظامها على النحو الذي يجعلها تعكس الخاصية النسقيّة لمفردات اللغة العربيّة في كافة مستويات بنائها، أضف إلى هذا تحديد الفئة التعليميّة المستهدَفة من وضع المعجم. فهذه العناصر مجتمعة تُفيد أن المسألة التعليميّة مسألة تصور أولا، وعليه يصير اختزال البعد التعليمي في مجرد زيادة المداخل وموادها، أو نقصانها أو برمجتها حاسوبياً اختزالا غير ذي جدوى.

أما بخصوص اعتماد «المعروف الشائع» من الألفاظ في جمع المادة المعجمية[20]، فإنّ ذلك يُحدث داخل المعاجم المعاصرة ذات الغاية التعليميّة، خروماً تنعكس سلباً على المتعلِّم؛ لأنّ «المعروف الشائع» لا يتمتّع كلّه بالمقبوليّة النسقيّة؛ فمنه ما هو نتاج تصحيف، ومنه ما هو راجع لعيب في النطق، ومنه ما هو موضوع. أمّا ما كان مقبولا فلا يخلو كله، كما سنفصل القول أسفله، من طائفة من الظواهر الصِّواتية التي قلَّما تُؤخذ بعين الاعتبار في ترتيب المداخل المعجميّة، نحو ظاهرتي الإبدال والقلب المكاني.

(19) يتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه حسين نصار من أن القدماء من المعجميين العرب لم يكن لهم تمثل للغرض من المعاجم، فهم جميعاً، سواء من أطال ومن اختصر، يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها، وأن يجمعوا معها معارف العرب، أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوي من كل صنف. يُنظر للمزيد من التفصيل بهذا الخصوص: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص.749 وما بعدها.

(20) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.9.

إنّ عدم الاهتمام بالبعد التعليميّ للمعجم في المقاربات التعليميّة، تنجم عنه آثار سلبيّة على مستوى اكتساب اللغة؛ ذلك أنّك تجد متعلِّم اللغة يشكو من فقر معجميّ، تزداد حدته مع توالي المراحل التعليميّة، مما ينعكس سلباً على طاقاته التعبيريّة والتواصليّة[21]، معنى هذا أنّ الفصل بين المعجم والتركيب من جهة، والمعجم والتداوليّات من جهة ثانية، في مجال تعليم اللّغات وتعلُّمها ينمّ عن تصوّر خاطئ في تقدير أهميّة المعجم؛ فالقدرة المعجميّة لا يُمكن اختزالها في القدرة النحويّة، وتعليم المعارف النحويّة لا يمكن أن يُضمِر تعليم المعارف المعجميّة، فهذه الأخيرة تتصل بسيّاق استعمال الكلمة، وعوامل انتقائها، والتمييز بين الدلالات الكثيفة التي قد تحتويها في مقام تواصليّ خاص.

2.5. الكفاية التَّعَلُّمية والمُتعَلِّم المُستهدف

لمَّا كان تَعليمُ اللغة وتعلُّمها يستلزمان ضرورة آلةً معجميةً، فإنّ قيمة ما قد تُنجزه هذه الآلة من كفايات، تخضع لعنصر أساسيّ في تقييم مدى نجاح البعد التعليمي أو فشله؛ إنّه عنصر المُتعَلِّم المُستهدَف من صناعة المعجم ككلّ. فمتى كان هذا العنصر مُحدَّداً بكيفية دقيقة، وكان موقعه في عملية انتقاء المادة المُعجميّة موقعاً مركزياً، تُراعى فيه خصوصيتُه، ساهم ذلك في تحقيق الكفاية التَّعَلُّمية.

وفي هذا الإطار، نعتقد أنّ الاستفادة من الأبحاث المعجميّة المعاصرة التي اهتمت بمشاكل الصناعة المعجميّة البيداغوجيّة (Pedagogical lexicology) أضحت ضرورية[22]؛ إذ لم يعد مُجدياً اختزال خطوات بناء المعاجم التعليميّة المُخصَّصة للمراحل الأولى أو المتوسطة في مجرد اختصار معاجم المراحل المتقدمة؛[23] ذلك أنّ «معجم الأطفال، مثلا،

(21) Galisson.R, (1999), La pragmatique lexiculturelle pour accéder autrement a une autre culture par un autre lexique, pp. 477 - 496.

(22) يُحدَّد شفلر (Schaeffler 2002) الصناعة المعجميّة البيداغوجيّة (Pedagogical lexicology) بأنّها فرع من الصناعة المعجميّة التي تهتم بدراسة المعاجم، وكيفية بنائها بهدف تلبية حاجات المتعلمين للغة. وكونها تعليميّة، فإن ذلك يقتضي معرفة صانع المعجم بنوع الكلمات، والمعلومات اللغويّة المطلوب تقديمها للمتعلِّم في مرحلة تعليميّة ما، وبكيفية انتقائها وتنظيمها وتمثيلها على المستوى اللغويّ:

- Schaeffler. F, (2002), Aspects linguistiques et didactiques d'un dictionnaire d'Apprentissage en ligne: le cas du DAFLES, p. 4.

(23) أبو العزم، عبد الغني، المعجم المدرسي: مناهجه وأسسه وتوجيهاته، ص.13.

ليس ملخصاً لمعجم كُهول، بل هو معجم متميز بذاته، بل هو وسيلة عمل للتلميذ، تُساير عمره ومكتسباته اللغويّة، باعتبار درجته في الدراسة»[24]، وقدراته الذهنيّة على الاستيعاب والتمثُّل.

وعموماً، يُمكن تلخيص أهم المشاكل المنهجية التي تعترض إنجاز الكفاية التعلُّميّة في ثلاثة أسباب رئيسية:

أ- غياب تحديد دقيق للفئة المستهدَفة من وضع المعجم، جاء في إحدى الصفحات الأولى من مقدمة «المعجم العربيّ الأساسيّ»: «أردناه مرجعاً مُيسراً يروض العربيّة الحية، ويُذلِّل صعابها لغير الناطقين بها ممن تقدموا في دراستها. وهو، مع ذلك، مُعين أمين للمعلِّمين والأساتذة والطلبة والجامعيين، وعامة المثقفين من العرب والمستعربين»[25]. لكنّ هذا التعميم سرعان ما آل إلى نوع من التخصيص، ليصير المعجم في فقرة موالية مُستهدِفاً مستويين من مستويات المتعلمين الناطقين بغير العربية: «مستوى متوسطاً أو متقدماً في دراسة العربية»،[26] ليؤول الأمر في فقرة الحديث عن مميزات المعجم إلى التعميم مرّة أخرى، حيث أصبح مجاله التعليميّ يشمل المتقدمين في دراسة العربية وغيرهم، وهو ما ورد بالقول: «يتميز هذا المعجم، في إطار وظيفته الأولى، وهي تيسير تعليم العربية لغير الناطقين بها، بالإحاطة والشمول».[27]

ومهما يكن من شأن هذا الاضطراب في تحديد فئة المستهدَفين من المعجم، فإنّ لفظ «التقدم» في دراسة العربية، أو أيّة لغة طبيعيّة أخرى، عبارة عامة لا تُحيل على فئة بعينها، ثم إن التقدم في دراسة اللغة لا يُخصِّص مستوى تعليمياً مُحَدَّداً؛ فالتقدم قد يشمل فئة المتعلِّمين من المرحلة الإعدادية، فالمرحلة الثانوية، وصولا للمرحلة الجامعيّة.

ب- إنّ عدم الدقة في تعيين الفئة المُستهدَفة يُفوِّت على الصناعة المعجميّة فرصة التفكير والتأمل، والتدبر في المعايير المعتبَرة حداً فاصلا بين ما ينبغي توافره في معجم موجه للناطق بغير العربية، وما هو مطلوب في معجم موجه للناطق بها؛ إذ يكفي، في هذا السياق، أن نقوم بمقارنة مواد بعض المعاجم المعتبَرة معاجم تعليم، والمنهج

(24) العايد، أحمد، معجم الأطفال الأساسي المصور الثنائي اللغة، ص.103.
(25) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.8.
(26) نفسه، ص9.
(27) نفسه.

المتبع في ترتيبها، بمواد أي معجم آخر غير ذي صلة بتعليم العربية للناطقين بها، أو لغير الناطقين بها، وطريقته في العرض، ليظهر أنّ مهمة تعليم اللغة العربيّة ظلت، في أغلب الأحيان، مجرد فكرة لم تجد الطريق المُعبّد إلى مادة المعجم ومنهجه، بل إنّ ما سنأتي لبيانه في الفقرات المواليّة يَكشف عن وجوه افتقار المعجم التعليميّ العربيّ لأسباب الكفاية التَّعَلُّمية.

ج- لا ترتبط قضية تعليم اللغة بعنصر اللغة وحده، بل بعناصر متعدِّدة تُشكل هويّة المُتعلِّم وخصوصيته، وهي عناصر متداخلة تجمع بين الأبعاد الثقافيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة والدينيّة والحضاريّة. إنّ اختلاف طبيعة هذه الأبعاد ومقوماتها من بيئة تعليميّة إلى أخرى، يقضي، حتماً، بتنوع سبل التعليم، فدافع الهويّة العربيّة، مثلا، هو الذي يجعل العربيّ يتوق تعلُّم اللُّغة الفصحى وينزع إليها، فهذا الدافع لا يوجد، حتماً، عند الأمريكيّ الراغب في تعلُّم العربية.

أضف إلى هذا أنّ تعليم العربيّة لغير الناطق بها يختلف عن تعليمها لمن كانت لغته الأمّ عاميّة من عاميّات العربيّة، وذلك بالنظر لواقع المتّصل اللغويّ بين العربيّة الفصيحة والعربية العاميّة[28]. وقد يُعترض على هذا بالقول: إنّ «اللغة العربيّة واحدة لأهلها ولغير أهلها»[29].

نعم، صحيح أنّ اللغة واحدة في نظامها؛ لكنّ تقديمها، عندما يتعلق الأمر بتعليمها، لا يُمكن، أبداً، أن يَعتمد منهجاً واحداً؛ ذلك أنّ هناك « فرقاً أساسياً بين المعجم العربيّ المُخصَّص للناطقين باللغة العربيّة والمعجم العربيّ المُخصَّص للناطقين باللغات الأخرى، سواء من حيث الهدف أو المحتوى وأسلوب عرض المادة».[30]

وقد نذهب أبعد من ذلك؛ فأنت حين تصنع معجماً للغة ما، وتقدِّمه لغير الناطق بتلك اللغة، فإنّك، في هذه الحال، لا تقدِّم مجرّد كلمات، قد تختلف أصواتها ودلالاتها واستعمالاتها عمّا عهده المتعلِّم فيما يُقابلها في لغته -إن كان لها مُقابل- بل

(28) الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، ص.20-21.
(29) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.9.
(30) القاسمي، علي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص.131.

إنّك تُقدِّم له ما هو أكثر من ذلك وأخطر؛ إنّها الرؤية الجديدة للعالم،[31] رؤية لم يألفها في لغته.

فالمعجم التعليميّ، بهذا المعنى، ليس مجرّد ركام هائل من المفردات الفارغة، إنّه، على الأصح، مرآة تعكس رؤية خاصة بأمة ما للعالم ومكوناته. إنّ تلبيّة الحاجات اللغويّة للناطق بغير العربيّة تتوقف على مدى احتواء المعجم على آليات التعلُّم الذاتي (auto-learning) وأدواته، التي تُسعفه على العبور من خطاب ونسق ثقافيّ مألوفين عنده إلى خطاب اللغة العربيّة ونسقها الثقافي.

6. الكفاية التَّمثيليَّة

نقصد بالكفاية التَّمثيليَّة قدرة المعجم على تمثيل المادة اللغوية تمثيلا مطرداً، ومؤسَّساً على اعتبار البعد النسقي للغة. وعلى خلاف هذا التحديد، تبدو المعاجم العربية، كما سنبرز لاحقاً، ميالة لاعتماد الشائع المشهور في الاستعمال،[32] وإن كان ذلك بكيفية غير منتظِمة، مبتعدة، في كثير من الأحيان، عن حصر الخصائص النسقيّة للمفردات حصراً محيطاً منتظِماً؛ فلا النسق مُعتَبَراً في كُليته، ولا الاستعمال مُعتَمَداً في شموليته، مع العلم أنّ الهدف الذي يتوخاه المشتغلون بالخصائص النظرية للمعاجم، حديثاً، هو وضع معاجم للغات تُترجم، بشكل صريح القدرة المعجمية عند المتكلم؛ أي تقديم عمل نسقي يُعيِّن التخصيصات النحوية والمعجمية لوحدات اللغة، لتُستعمل نتائج هذا التعيين في صناعة المعاجم، وفي مقاربة قضاياها بصفة عامة.[33]

نعتقد أنّ التفسير القريب لاعتماد المعروف الشائع من الألفاظ، يجد دعامته في الحكم على المعجم بوصفه مجرّد قائمة، أو لائحة من المفردات التي تفتقر فيما بينها لكل أشكال العلاقات النسقيّة الممكنة، وهو الحكم المهيمن، للأسف، على الصّناعة المعجميّة العربيّة.[34] فصار من البدهي أن تعمّ الفوضى المداخل المعجميّة، وأن تغيب كثير من الضوابط الاشتقاقيّة والصرفيّة، ليحل محلها اعتماد الشائع، وإن كان شاذاً نسقاً،

(31) جورج ماطوري، منهج المعجمية، ترجمه د. عبد العلي الودغيري، ص.76.

(32) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.9.

(33) باش يوسف، قضايا في تنظيم مداخل القاموس، ضمن كتاب: تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد، الجزء الأول، ص.200.

(34) ينظر هذا الحكم، على سبيل التمثيل، في: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص.39-40.

أو اعتماد ما قلَّ استعماله وشذ بناؤه، مع ترك ما كثُر استعماله واطرد بناؤه، أو اعتماد الشاذ والمطَّرد على السواء، أو تركهما معاً، دون سبب معلوم. وقبل أن نقدم نماذج لهذا الوضع، نورد بعض إثباتات الواقع النسقي للمعجم اللغوي.

1.6. إثباتات الواقع النسقيّ للمعجم اللغويّ

أ- إنّ المعجم نسق (System) من البنيات الصغرى (Microstructures)، والعلاقات المطردة، والعلاقات التأليفيّة وفق نظام معيَّن، ونحيل هنا على دراسات مارسلن وتايلر (Marslen -Tayler 1980)، وليري ومارسلن (Marslen-Lahiri 1991)، وبوكار (Boggards 1994)، وأيتشسن (Aitchison 1996) في اللسانيّات النفسيّة،[35] وكروبر (Gruber 1976)، وجاكندوف (Jackendoff 1988) في الدلالة التصوريّة.[36] وعموماً، نقول، استناداً للفاسي الفهري (1987)، إنّ المفردات «باستثناء ما شذ منها، وباستثناء الثغرات التاريخيّة أو الحالات الشاذّة، تخضع لمبادئ لا تقل نسقيّة واطراداً عن المبادئ النحويّة، فالمفردات تضبطها مبادئ الدلالة التصوريّة كما تسقط في المعجم، ومبادئ الدلالة الصرفية، أو دلالة اللواصق والصيغ سواء داخل المعجم أو في النحو...ومجموعة الصوّر الصيغية محكومة بمبادئ عامة وبوسائط اللغة».[37]

ب- لو لم يكن المعجم نسقاً، فإنه من غير الممكن تفسير القدرات الهائلة التي يتمتع بها الفرد من سرعة تعلُّم الكلمات في لسان ما، ومن تَمَكُّنه، في حدود نصف ثانية، من استرجاع الكلمات التي خزَّنها في ذهنه، ومن معرفة ما إذا كانت الكلمة التي يقرؤها، أو يسمعها موجودة، سلفاً، في معجمه، قبل أن يُصدر قراره المعجمي (Lexical decision task) بخصوصها.[38] فهذا كله يُشير، بما لا يدع مجالا للشك، إلى أنّ

(35) Marslen-Wilson. W. D, et Tyler, L. K, (1980), The temporal structure of spoken language understanding, pp.1-71,
Aitchison. J, (1996), Words in the Mind: An Introduction to the Mental Lexicon,
Boggards. P, (1988), Aptitudes et affectivité dans l'apprentissage des langues étrangères,
Lahiri.A., et Marslen-Wilson. W, (1991), The mental representation of lexical form: A phonological approach to the mental lexicon, pp. 245-294.

(36) Gruber. J, (1976), Lexical Structures in Syntax and Semantics,
Jackendoff. R, (1988), Conceptual Semantics.

(37) الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ص.24.

(38) الفاسي الفهري، عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص.162.

معجمنا الذهنيّ معجم منظَّم بكيفية مطردة.

ج- لو لم يكن المعجم نسقاً من العلاقات، ونظاماً من التأليفات بين المفردات، لكانت المدة الزمنية التي يصرفها الإنسان في البحث عن كلمات جمله وعباراته في الترتيب الألفبائي للمعجم الصناعيّ، مماثلة للمدة الزمنية التي يُؤلف فيها بين تلك الكلمات لإنتاج الجمل والعبارات، وهذا، كما تفيد التجربة، على خلاف ذلك.[39]

د- لو كان المعجم لائحة طويلة من المفردات غير منظَّمة، وكان ترتيبها في الذهن على نحو ما هو حاصل في المعاجم، فإنّ المنتظر، أو ما يُمكن التنبؤ به في باب تحليل الأخطاء اللغويّة، في مجال اللسانيات التطبيقيّة، أن يُظهر خطأ انتقاء (Selection error) مفردة ما، مفردات قريبة ألفبائيا من المفردة المطلوبة على وجه الصواب، والحال أنّ هذا لا يحصل، في الغالب الأعم من الأحيان؛ فالمتعلم لا يستعمل مفردات «رَكَنَ» أو «رَكَمَ» أو «رَكَّ»، بالضرورة، وهو يريد «رَكَعَ»، وإن كانت هذه المفردات أقرب لمفردة «رَكَعَ» في الترتيب الألفبائي، بل قد يأتي الخطأ من جَرَّاء إحداث قلب أو إبدال، أو ما ماثل ذلك في مفردة «رَكَعَ» ذاتها، كأن يقول، مثلا: «كَرَعَ» أو «رَكَغَ».

هـ- لو لم يكن المعجم نسقاً، لما أمكننا تفسير كثير من الظواهر اللغويّة التي تنتجها القدرة المعجميّة لمتعلم اللغة، بيان ذلك، مثلا، أنّك تلفي المتعلِّم قادراً، في أية لحظة، على التوليد الصوريّ لكلمات جديدة مقبولة في النسقين الصرفيّ والصّواتيّ للغة، وإن لم يسمعها من قبل، كما أنّك تجده قادراً على الحكم على ما يسمعه من سلاسل صوتيّة بأنها تشكل كلمات أو أنها ليست كذلك (Non-words).[40]

إنّ النتيجة الحتمية لهذه الإثباتات هي أنّ تعلُّم اللغة العربية عبر آلية المعجم يُفيد، في العمق، تعلُّم تنظيم تصوريّ، يُخَصِّص ملامحه وتمظهراته المعجم الذهنيّ (Mental lexicon)، وبما أنّ المعجم ذاكرة منظَّمة، فإن تَجْميع المعلومات اللغويّة للمفردات وحصرها لا يكفي؛ إذ المطلوب رصد العلاقات والاطرادات والتعميمات أيضاً. وما دام الأمر كذلك، فإننا نتصوّر أنّ المخرج الوحيد، في الوقت الراهن، للتخلص من جزء هام من مشاكل المعجم الصناعيّ العربيّ، يكمن في الاستفادة من التراكمات التي حصلت

(39) البوشيخي، عز الدين، خصائص الصناعة المعجمية الحديثة، ص.22.
(40) الفاسي الفهري، عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص.163.

في دراسة بنية المعجم الذهنيّ. إنّنا نعتقد أن وضع معجم صناعيّ يُحاكي، ولو بصورة تقريبيّة، ملامح نظام المعجم الذهنيّ، من شأنه أن يُسعف على تحويل معجمنا العربيّ من معجم قوائم للكلمات إلى آلة تعليميّة بامتياز، تتمتع بكفايات التَّمثيل الشامل، والوصف المطرد.

6-2- ضعف الكفاية التمثيليَّة: نماذج دالة

6-2-1- من اختلالات التمثيل لتصريف الأفعال ودلالات الصيغ

إنَّ أول مايثير الانتباه بخصوص الوضع القلق لتصريف الأفعال في أزمنتها النحويّة الثلاثة، الاكتفاء بالماضي والمضارع دون الأمر، اللهم إذا استثنينا وروده في تصريف النزر القليل منها، نحو: «أَخَذَ» (أ.خ. ذ) و«أَكَلَ» (أ.ك. ل) و« أَمَرَ» (أ.م. ر)،[41] دون أن نجد تفسيراً لهذا الاستثناء، بل إن الغريب أنك لا تكاد تجد معجماً معاصراً يخلو من هذه الملاحظة. نعتقد أنّ معرفة الماضي والمضارع بالنسبة للمتعلم لا تُغني عن ذكر الأمر، «فهذا قصور يخرق الكفاية التَّعَلُّمية؛ لأنه يفترض أن القارئ يعرف اشتقاق الكلمة وتصريفها قبل أن يعرفها أو يبحث عنها»،[42] كما أنه قصور يخل بالكفاية التمثيليَّة؛ لأن النسق الصرفيّ العربيّ يُولِّد صيغة الأمر بكيفية منتظِمة، مثلما يُولِّد الماضي والمضارع، وهذا ما يُعزِّزه الاستعمال.

أمّا صيغ الأفعال فتارة تذكر، وتارة أخرى تهمل. وهكذا، قد تجد مدخلا معجمياً فرعياً على صيغة «افتعل» الدالة على التفاعل، ضمن مواد الجذر (خ.ص. م)، لكنك لا نعثر لها على أثر تحت الجذر (ش. ت. م)، مثلا، مع العلم أنّ «اشْتَتَم القومُ» تأتي في اللغة العربيّة للدلالة على التّفاعل، بمعنى شتم بعضهم بعضاً.

ومن الغريب في باب توزيع الصيغ، أيضاً، أن يرد الرباعي المزيد دون الرباعي المجرد، مما قد يوهم المتعلِّم أنّ الرباعي المجرد غير موجود، ومن نماذج هذا القصور نذكر، مثلا، ورود الفعل»تَقَلْقَلَ» دون الفعل «قَلْقَلَ»، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على تمثُّل المتعلِّم لهما؛ لأنّ الأوّل لازم، والثاني متعدّ. جاء في لسان العرب: «قَلْقَل الشيءَ قَلْقَلَةً

(41) نضع أمام كل مفردة، نأتي بها في سياق التمثيل، الجذر الذي اشتقت منه، في إشارة إلى موقعها في الترتيب المعتمد في المعجم العربي الأساسي؛ وذلك طلبا للدقة واختصارا لكثرة الهوامش.

(42) الفاسي الفهري، عبد القادر، أزمة اللغة العربية في المغرب، ص.57.

وقِلْقالاً وقَلْقالاً فَتَقَلْقَل أَي حرَّكه فتحرَّك واضطرب».[43]

أما عن تصريف الأسماء، فإننا نكتفي بالإشارة إلى وضع النسوبات التالية:

(أ) – أَرْضِيّ (أ. ر. ض): منسوب إلى الأرض

– تَحْتَانِيّ / تَحْتِيّ (ت .ح .ت): نسبة إلى تحت .

– فَوْقانِيّ (ف. و .ق): منسوب إلى فوق بزيادة الألف والنون

– نَفْسِيّ / نَفْسانِيّ (ن .ف .س): منسوب إلى النَّفس .

(ب) – بَدِيهِيّ (ب. د .هـ): منسوب إلى البديهة.

– طَبِيعِيّ (ط. ب. ع): منسوب إلى الطبيعة.

– مَدَنِيّ (م .د .ن): عكس عَسكريّ .

تُمثل المواد الواردة في المصفوفة (أ) عينات من النسبة إلى «فَعْل»، في حين تعكس المواد الواردة في المصفوفة (ب) عينات من النسبة إلى «فَعِيلة». والملاحظ أنّ بناء منسوبات المصفوفة (أ) يتم إمّا بياء مشدَّدة مكسور ما قبلها، وإما بألف ونون مكسورة، تتلوها ياء مشدَّدة. كما أن بناء منسوبات المصفوفة (ب) يتخذ طريقتين: أولاهما حذف تاء التأنيث من «فَعِيلة»، وإضافة ياء مشدَّدة مكسور ما قبلها، وثانيتهما حذف الياء وتاء التأنيث معاً، وقلب كسرة العين فتحة، ثم إضافة الياء المشدَّدة بعد كسر ما قبلها.

قبل التعليق على وضع هذه العينات في المعجم، لا بأس أن نُذكِّر، هنا، ببعض الضوابط الصرفيّة. فمن المعلوم أنّ المطرد نسقاً واستعمالا في باب النسبة إلى «فَعْل» هو إضافة ياء مشدَّدة مكسور ما قبلها، كما أنّ المطرد نسقاً واستعمالا في باب النسبة إلى «فَعِيلة»، إن كانت صحيحة العين، ولم تكن عينها ولامها من جنس حرف واحد، هو حذف الياء والتاء، وقلب كسرة العين فتحة، مثل «صَحَفِيّ» في النسبة إلى «صَحِيفَة». ومعلوم، أيضاً، أنّ ما شذّ يُستعمل، ويُحفظ، ولا يقاس عليه،[44] وإن وُجد المطردُ والشاذُ معاً في الاستعمال، وَجب إثباتهما معاً في المعجم، مع تقديم المطرد نسقاً واستعمالا. بل قد

(43) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل القاف، مادة (قلقل).

(44) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، ج2، ص. 198،

نذهب بعيداً في طلب انتظام هذا الأمر في المعجم على جميع المستويات اللغوية تركيباً وصرفاً وصِواتة، وذلك بأن يوضع أمام كل بناء لفظيّ مُستعمل على وجهين، أحدهما مطرد والآخر شاذ رمزان؛ أحدهما دال على اطراده، والآخر على شذوذه، حتى يكون المستعمل على بيِّنة من هذا التباين، فيكون استعماله لأحدهما دون الآخر استعمالا واعياً، بل إنّ معرفته الوجه المطرد تُمكنه من بناء ما قد يصوغه من ألفاظ مستحدَثة في باب النِّسبة بناء مقبولا نسقاً، أمّا الوجه الشاذ فَيَحفظ ما جاء منه، ويستعمله دون أن يَقيس (يُقاس) عليه اللفظ المستحدث .

يظهر من خلال معاينة المصفوفتين أعلاه أنّ وضع المنسوبات فيها يخالف مقتضى هذه الملاحظات؛ بيان ذلك أنّه تم تقديم «تَحْتَانِيّ» على «تَحْتِيّ»، مع العلم أنّ «تَحْتِيّ» حكمه التقديم لأنّه مقبول نسقاً واستعمالا، على نحو ما جاء في ترتيب «نَفْسِيّ» و«نَفْسانِيّ». ومع تجاوز قضية الترتيب نستغرب من إدراج الوجه الشاذ للنسبة إلى «فَعْل» دون وجهه المطرد نسقاً واستعمالا، كما هو الحال، مثلا، في النسبة إلى «فَوْق» حيث ورد لفظ «فَوْقانِيّ»، وهو من شواذ النسب غير المقبول نسقاً، القليل استعمالا، وأُغفل لفظ «فَوْقِيّ»، وهو المطرد المقبول نسقاً الكثير استعمالا. فأين نحن من مبدأ اعتماد الشائع المشهور!؟ بل أين نحن من منهج الإحاطة والشمول اللذين خصصت بهما وظيفة تعليم العربية؟[45]

وفي مقابل إغفال المقبول نسقاً والكثير استعمالا في بعض ما نُسب إلى «فَعْل»، حصل في بعض ما نُسب إلى «فَعِيلة» إغفال المقبول نسقاً والقليل استعمالا، كما هو الحال في النسبة إلى «بَدِيهة»، حيث وردت لفظة «بَدِيهِيّ» دون لفظة «بَدَهِيّ»، كما أُغفل في بعض ما نُسب إليها المقبول نسقاً والنادر استعمالا، مثل «طَبَعِيّ» في النسبة إلى «طَبيعَة»، واكتفي بما دخل في باب شواذ النسب؛ أي «طَبِيعِيّ»، علاوة على إهمال غير المقبول نسقاً والكثير استعمالا، مثل «مَدِينِيّ» في النسبة إلى «مَدينَة».

إنّ عدم انتظام المنسوبات في المعجم ليس إلا مثالا لعدم انتظام تصريفات الاسم فيه؛ إذ يمكن أن نقيس هذا الوضع على وضع التصغير بصيغه الثلاثة (فُعَيْل وفُعَيْعِيل

(45) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.9.

وفُعَيْعِل)، وهو وضع خطير، فيما يبدو، لأنّه يُؤثر سلباً على الكفاية التمثيليّة للمعجم في بُعديها النسقيّ والاستعماليّ.

2.2.6 . من اختلالات التركيب والإعراب

أثبتت الدراسات المعجميّة المعاصرة، خاصة ما اتصل منها بمبحث الدلالة المعجميّة، أنّ المفردات تختزل بداخلها بنيات تركيبّة ودلاليّة مُنَظَّمة، بل إنّ كثيراً من الظواهر التركيبيّة لا يُمكن تفسيرها إلا بهذا الاختزال؛ وذلك راجع لكون اللغة العربيّة تتمتع بخصائص كبسيّة (compression) إصهاريّة، تجعل الكلمة عبارة عن وحدة ذاكرية، نستطيع بواسطتها أن نقتصد في البناء والاحتساب.[46]

ثم إنّ العلاقة بين الذوات التركيبّة والدلاليّة، تخضع لأنواع من الربط والتطابق التي تتغيَّر بتغيُّر صيغ المحمول لتتغيَّر معها، في الآن نفسه، دلالة الجملة.[47] وعليه لا يُمكن، وفق هذا الفهم، أن نكتفي باللازم دون المتعدي أو العكس، كما لا يُمكن الاستغناء، مثلا، بصيغة «انْفَعَل» عن صيغة «فعَّل»، ولا بصيغة «فَعَل» عن صيغة «أَفْعَل»، ولا بصيغة «فَعَل» عن صيغة «فَعِل»، أو صيغة «فَعُل»، فكل واحدة من هذه الصيغ تُنتج دلالة خاصة، كما تُنتج بنية متميزة بالنظر لطبيعة الوظائف التركيبيّة والأدوار الدلاليّة التي يُسندها المحمول للمركبات الإسميّة التي تدخل في حيِّز استعماله داخل التركيب أو السياق.

لنتفحص المعطيات التالية:

(أ) ضَرَبَ العِرْقُ.

(ب) ضَرَبَتِ الطيرُ.

(ج) ضَرَبَ زيدٌ الوَلَدَ.

(د) ضَرَبَ الفحلُ الناقةَ.

(هـ) أَضْرَبَ البَرْدُ النَّباتَ.

(46) الفاسي الفهري، عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص.168.

(47) Jackendoff. R, (1983), Semantics structures, P.61-64 .

(و) تَضَارَبَ القومُ.

(ي) أَضْرَبَ الرجلُ الفحلَ الناقةَ.

يبدو أنّ كل فعل من الأفعال المشتقة من لفظ «الضرب» يَتميز عن غيره في التراكيب الواردة أعلاه، بما يُفرزه من علاقات بين الأدوار الدلاليّة والوظائف التركيبيّة التي يسندها لمركباته الإسميّة، بل إن نوعية الأدوار نفسها تختلف من فعل لآخر، وإن ظلّت بعض الوظائف التركيبيّة على حالها.

فالفعل اللازم في (أ)، مثلا، يُسند لفاعله «العِرْق» الدور الدلالي «المُتقبل»، لأنّ الفاعل الدلالي قد يكون الألم، أو شيئا آخر، على خلاف الفعل اللازم في (ب) حيث يأخذ فاعله «الطَّير» الدور الدلالي «المنفذ»، أمّا مفعول الفعل المتعدي في (ج) «الوَلَد» فيتلقى الدور الدلالي «الضحيّة»، في حين يأخذ مفعول الفعل المتعدي في (د) الدور الدلالي «المُتقبل».

وعلى هذا النحو، تختلف الأدوار فتختلف معها دلالات التراكيب. أضف إلى هذا أنّ إدراج الفعل في بناء جُمْلي ما يُنتج معنى معيَّناً، لا يُنتجه بالضرورة، في بناء مُغاير. وهكذا، فإن الفعل المتعدي بالهمزة «أَضْرَبَ» يُنتج معنى الجعل في (ي)، فيصير فاعل «ضَرَب» في (د) «الفَحْل» مفعول لمعنى الجعل، ويصير مفعولُه «الناقة» مفعولَ أصل الفعل، إلا أن هذا المعنى لا يُنتجه الفعل «أَضْرَبَ» في (هـ)، فهو، هنا، بمعنى «ضَرَب» مع زيادة التأكيد على شِدة القرِّ.

إنّ الكفاية التَّمثيليَّة في المعجم اللغوي لا يُمكن أن تَتحقق إلا انطلاقاً من تمثُّل كافٍ للوحدات المعجميّة وللنظام المعجمي ككلّ، تمثُّلٌ يجعل من أولى أولوياته تمكين مستعمليه من ضبط العلاقات بين ما هو تركيبي في المفردة، وما هو دلالي فيها حين استعمالها في جملة ما، وإسعافهم على تَبَيُّن الفروق المتنوعة للاستعمالات المختلفة للمفردة. فكلما حصل لهم ذلك بكيفية مطردة ومنتظمة، كان استعمالهم للمفردة بمعنى مخصوص استعمالا مُوفَّقاً.

نعتقد أنّ هذا المطلب لن يتأتى للصناعة المعجمية مالم تحتكم إلى إملاءات النسق اللغويّ، وما يسمح به من إمكانات على صعيد الاستعمال، سواء في تصور المادة المعجميّة، أو في ترتيبها وتبويبها. معنى هذا أنّ الاستغناء عن بعض المواد المعجمية

بكيفية غير مُبرَّرة وغير مُطردة، ينعكس سلباً على الكفاية التمثيليّة للمعجم، ومن نماذج هذا الاستغناء نذكر على سبيل التمثيل:

أ- الاكتفاء بالمتعدي دون اللازم، نحو: غياب الفعل «أَبَدَ» والاكتفاء بالفعل «أَبَّدَ» (أ.ب. د) بمعنى «خلَّد»، وعليه لن نجد، مثلا، «أَبَدَ بالمكان» من أَبَدَ يأْبِد أُبوداً، بمعنى أَقام به ولم يَبْرَحْه.

ب- الاكتفاء باللازم دون المتعدي، ومثاله: غياب الفعل «تَبَّرَ»، والاكتفاء بالفعل «تَبِرَ» (ت. ب. ر) بمعنى «هَلَكَ»، فلا نجد، مثلا: «تَبَّرَه تَتْبِيراً»؛ أَي كَسَّرَه وأَهلكه.

ج- الاكتفاء بالمتعدي دون المتعدي بالحرف، ومثاله: غياب الفعل «تَتَرَّع (إِلى)» والاكتفاء بالفعل «أَتْرَعَ» (ت. ر. ع)، بمعنى «مَلأَ»، فلا نجد، مثلا: «تَتَرَّعَ إِلى الشيءِ»، بمعنى تَسَرَّعَ.

د- الاكتفاء ببعض دلالات المتعدي دون غيرها، ومثاله: غياب معنى السلب في استعمال الفعل «جَلَّدَ» (ج. ل. د)، والاكتفاء في استعماله بمعنى الصيرورة، فلا نجد، مثلا: «جَلَّدْتُ الجملَ»، بمعنى نزعت عنه جلده، وغياب معنى التكثير في استعمال الفعل «بَعَّجَ» (ب. ع. ج)، فلا نجد، مثلا: «بَعَّجَهُ»، كما لا نجد «بَجَّحَهُ»، بمعنى أكثَرَ فَرَحَهُ.

هـ- الاكتفاء في المتعدي بالحروف بذكر بعضها، وهكذا لا نجد ضمن مواد المدخل المعجميّ للفعل «أَذِنَ» (أ. ذ. ن)، مثلا، إشارة إلى تعديه بحرف «الباء»، وعليه يغيب استعماله بمعنى «عَلِم» في مثل: «أَذِنَ بالشيء إِذْناً وأَذَناً وأَذانةً»، بمعنى «عَلِم بهِ»، إذ اكتُفي في مدخله المعجميّ بالتمثيل لتعديه بالحرفين «اللام» و«إِلى»، مع العلم أن التعدية بـحرف «الباء»، هنا، تفيد معنى لا تُفيده مع غيرها.

وما دمنا بصدد الحديث عن الخصائص التركيبيّة، لا بأس أن نُشير، هنا، لمسألة هامة جداً في تعليم اللغة العربيّة؛ يتعلق الأمر بخاصيّة الإعراب. فمن المعلوم أن العربيّة لغة مُعْرِبَة أساساً، ومن المعلوم، أيضاً، أن الإعراب يُسنَد للكلمات في سياق جُمليّ. معنى هذا أنه ليس صفة ذاتية في الكلمة، وإنما هو مِلْك للمحل الذي تقع فيه داخل المسافة العاملية للعامل.

إنّ ما يُسوِّغ التذكير بهذه المقدمة البدهيّة هو غيابها عن مجال الصناعة المعجميّة، فكان التنبيه إليها ضرورياً لا غنى عنه. فأنت متى تَصفحت المواد الإسميّة

في المعاجم العربيّة، وجدتها تحمل علامتي الإعراب والتنوين، والحال أنها مستقلة عن أية علاقة إسناديّة-عامليّة، فمن أين أتاها الرفع، وما سبب تنوينها!؟ نعتقد أنه لا يُمكن حمل إعراب الرفع على تقدير نحوي مفاده أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف تقديره اسم الإشارة «هذا» أو «هذه»؛ لأنّ هذا النّمط من التقدير مستساغ في الجمل، ومعلوم أنّ المعجم معجم مفردات.

لا شك أنّ هذا الوضع يُفسد عملية التعلُّم؛ ذلك أنّه يجعل المُتَعَلِّم يعتقد أنّ الرفع من خصائص الكلمة، سواء أَوَرَدَت منفردة أم جاءت في تركيب ما، لذلك عادة ما تجد المتعلمين يميلون لاستعمال الرفع عند تكلمهم اللغة العربيّة. إنّ الوضع السليم يستلزم إدراج المواد الإسميّة في المعاجم ساكنة الآخر.

3.2.6. من اختلالات التمثيل الصّواتيّ: ظاهرة الإبدال نموذجاً

نعتقد أنّ الأبحاث الصّواتية يُمكن أن تُسهم بكيفية مباشرة في حل بعض إشكالات المعجم العربيّ، بل إنّ منها ما اقترح حلولا تتصل بتنظيم الألفاظ داخل المعجم.[48] وفي هذا الإطار، سنكتفي بظاهرة الإبدال، وما ينتج عن وضعي المبدَل والمبدَل منه من مشاكل تنظيميّة وتمثيليّة داخل المعجم.

من المعلوم أنّ القصد بالإبدال «إبدال الحروف وإقامةُ بعضها مقام بعض: مَدَحَه ومَدَهَه، وهو كثير مشهور».[49] وقد نبَّه القدماء إلى أن العرب «لم تكن تتعمَّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان مُتفقة، تتقارب اللفظتان في لُغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد».[50] لن نقف عند هذا الأمر طويلا؛ لأنّ ما يهمنا، هنا، هو النظر في الكفية التي تم بها التمثيل لهذه الظاهرة في المعجم.

يبدو أنّ الوضع التمثيليّ للمبدل والمبدل منه لا يعرف وجها مضبوطاً من الانتظام؛ فمرة يُذكر المبدَل إلى جانب المبدَل منه، مع التنبيه إلى حصول عمليّة الإبدال، أو عدم التنبيه إليها، ومرة ثانيّة لا يُذكر إلا المبدَل، أو المبدَل منه، ومرة ثالثة لا تُدرج كل المبدلات، ومرة رابعة يوضع المبدَل في مدخل معجميّ مستقلّ عن المدخل المعجميّ

(48) السغروشني، إدريس، مدخل للصواتة التوليدية، ص.99-104.

(49) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، ص.265.

(50) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد جاد المولى وآخرون، ج1، ص.460،

للمبدَل منه.

فمن الوضع الأول، نذكر ما جاء في المدخل المعجميّ «وَكَّد» (و. ك. د) : «وَكَّد يُوَكِّد تَوكيدا : وَكَّد العهدَ: أَوثقه، ويُقال : أَكَّد على الإبدال»، إلا أنّنا لا نعثر على هذه الإشارة في معرض تعريف كل من «قَضَمَ» (ق. ض. م) و «قَضَبَ» (ق. ض. ب).

ومما جاء على الوضع الثاني، نذكر الاكتفاء بالمبدَل دون المبدَل منه، وهكذا نجد «غَبَنَ» (غ. ب. ن) في التعبير عن دلالة «نَقَصَ»، ولا نجد «خَبَنَ» مع العلم أنّ «غَبَنَ» بهذا المعنى مبدَلة من «خَبَنَ»، جاء في لسان العرب تحت مادة (غبن): «غَبَنْتُ الثوبَ والطعامَ: مثل خَبَنْتُ».[51]

أمّا بخصوص الوضع الثالث، فنمثل له بلفظي «الصِّراط» (ص. ر. ط) و«السِّراط» (س. ر. ط)، ومع عدم التنبيه إلى أنهما من باب الإبدال، اكْتُفي بالفصل بينهما بخط مائل بمعنى «أَو»، أما لفظ «الزِّراط»، فلا نجد له ذكراً، ولا نعلم لذلك سبباً، وإن كان من القراء من قرأ «الصِّراط « بحرف «الزاي»: «الزِّراط»، فقد «روى الكسائي عن حمزة: الزِّراط، بالزاي، وسائرُ الرُّواة روَوْا عن أَبي عمرو الصِّراطَ. وقال ابن مجاهد: قرأَ ابن كثير بالصاد واختلف عنه، وقرأَ بالصاد نافع وأَبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي، وقيل: قرأَ يعقوب الحَضْرمي السِّراط بالسين».[52]

أما الوضع الأخير، فنمثل له بفعلي «هَنْدَزَ» (هـ. ن. د. ز) و«هَنْدَسَ» (هـ. ن. د. س)، حيث وُضع كل واحد منهما في مدخل معجميّ خاص به، مع العلم أنّ «هَنْدَسَ» مبدل من «هَنْدَزَ»، فلماذا لم يُعاملا معاملة «الصِّراط» و«السِّراط»، فيُدرجا معاً في مدخل معجميّ واحد!؟

إنّ غياب تمثل واضح لما يقوم بين ألفاظ العربية من إبدال يُؤدي إلى نتائج سلبية في ترتيب الكلمات داخل المعجم، وكذا في تعريفها. وهكذا، نجد أن المدخل المعجميّ «تَوأَم»، مثلا، مُكرَّر بمعناه المخصوص تحت جذري (ت. أ. م) و(و. أ. م)، كما أنّه لم تتم الإشارة إلى ما بين «تاءَمَ» و «واءَمَ» من صلة إبدال تُبرر دلالتهما، معا، على معنى «الوِفاق»، ولو تمت الإشارة لكان أفضل.

(51) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل الغين، مادة (غبن).
(52) نفسه، فصل الزاي، مادة (زرط).

إنّ ما أتينا إلى ذكره من ملاحظات في باب الإبدال ينطبق على ظواهر القلب والقلب المكاني والتعدّد اللغويّ، فضوابط هذه الظواهر تبدو منعدمة، أو في أحسن الأحوال غير منسجمة على نهج واحد.

وللتمثيل على هذا الأمر يكفي أن نتساءل في باب القلب المكاني عن السبب المُعتبر في تَغْييب الفعل «جَبَدَ»، وإيراد الفعل «جَدَبَ» (ج. د. ب)، و تَغْييب الفعل «أَيِسَ»، والاكتفاء بالفعل «يَئِسَ» (ي. أ. س).

4.2.6. من اختلالات التمثيل الدلاليّ

لا شك أنّ التمثيل الدلاليّ للمواد اللغويّة يحتل مكانة هامة في انتظام المعجم، وفي تَيسير تعليم استخدام المفردة، على نحو مناسبٍ للغرضِ المرومِ التعبيرُ عنه. ثم إنّ وجود نظام دلاليّ مخصوص يعني امتلاك صانع المعجم تصوراً متكاملا للكيفيّة التي ينبغي اتباعها في التمثيل للدلالات المختلفة الحسيّة والذهنيّة للمفردة الواحدة، وفي ضبط المعنى العام للمفردة، وفي الفصل بين البسيط من معاني المفردة والمركب منها، وفي التمييز بين ما هو استعمال حقيقيّ للمفردة، وما هو استعمال مجازيّ لها، وفي التفريق بين المعنى اللغوي للمفردة ومعناها الاصطلاحيّ أو معانيها الاصطلاحية، وغير ذلك مما له صلة بانتقال المفردة من حقل دلاليّ لآخر.

إن ما يُستنتج، عادة، عند تأمل الكيفيات التي اعتُمدت في الصناعة المعجميّة العربيّة للتمثيل الدلالي، وجود ارتباك ناتج عن عدم الاحتكام لنهج معيَّن في ترتيب معاني المفردة. ففي بعض الأحيان يتم الابتداء بالمعاني الحسيّة قبل معانيها الذهنيّة أو المجرّدة، وفي أحيان أخرى يتم العكس. ويمكن أن نضيف وضعاً ثالثاً يتم فيه الخلط الواضح في ترتيب المعاني الحسيّة والمعاني الذهنيّة للمدخل المعجميّ الواحد:

أ- الابتداء بالمعنى الحسيّ، ومثاله: «ثَقُلَ يَثْقُلُ ثِقَلاً وثِقَالَةً ثَقيلٌ 1 — الشيءُ: رَجَح وزنه، عكسه خَفَّ...2 — الرجلُ: أصبح رزيناً...» (ث. ق. ل).

ب- الابتداء بالمعنى الذهنيّ، ومثاله: «تَبِعَ يَتْبَعُ تَبَعاً وتَبأعَةً: 1 — الطَّالبُ أستاذَهُ: حَذَا حِذْوَهُ واقْتَدى بهِ...2 — هُ: لَحِقَهُ أو تَلاهُ...» (ت ب ع).

ج- الخلط في ترتيب المعاني الحسيّة والمعاني الذهنيّة، ومثاله: «بَعَثَ يَبْعَثُ بَعْثاً وبِعْثَةً: 1 — بالرسالة وبَعَثَها: أَرسلها...2 — الشعورَ: أَثارهُ وأَيقظهُ...3 — اللهُ الخَلْقَ: أَحياهم بعد موتهم...» (ب. ع. ث).

ففي هذا المثال، تمَّ البدء بالمعنى الحسيّ فالمعنى الذهنيّ، ثم العودة للمعنى الحسيّ. والأفضل من هذا أن يُؤتى إلى ذكر المعاني الحسيّة، أولا، حتى إذا ما انتُهي من ذلك التُفِتَ لحصر المعاني الذهنيّة، مادامت «الأمور المعنويّة أو العقليّة مأخوذة من الأشياء الحسيّة... وتقرير ذلك أن العقل مأخوذ من عقلت البعير...والحكمة من حَكَمة اللجام، والذكاء لتوقد الذهن من ذكاء النار».[53]

ومن سوء التمثيل الدلالي أن تُترك المعاني القديمة جملة، بما فيها المعنى الأصليّ، أو العام الذي اشتقت منه المعاني الفرعية، خصوصاً إذا كان المتروك في حكم الشائع المعروف. ومثاله: إهمال المعنى اللغويّ القديم للفعل «شَرَعَ» (ش. ر. ع)، والاكتفاء في التمثيل بمعانيه المحدثة، المشتق بعضها عن المعنى القديم أو الأصليّ: «شَرَعَ يَشْرَعُ شَرْعاً: 1 — اللهُ الدينَ: سنَّهُ وبيَّنهُ... 2 — المُشَرِّعُ الأمرَ: جعله مشروعاً مُباحاً... »، فهذان المعنيان محدثان؛ لأن المعنى اللغويّ الأصليّ للفعل «شَرَعَ» هو «أَوْرَد»، جاء في لسان العرب: «الشِّرْعةُ والشَّريعةُ في كلام العرب: مَشْرَعةُ الماء، وهي مَوْرِدُ الشاربةِ التي يَشْرَعُها الناس فيشربون منها ويَسْتَقُونَ...»، ونقل ابن منظور عن كراع أنّ «الشريعة موضع على شاطئ البحر تَشْرَعُ فيه الدوابُّ. والشريعةُ والشِّرْعةُ: ما سنَّ الله من الدِّين وأَمَر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أَعمال البرِّ مشتقٌّ من شاطئ البحر».[54]

ويبدو، عند تأمل طائفة المعاني التي تُقرَن بالمفردة في سياق تعريفها، وجود نوع من القصور الدلاليّ الذي يُؤدي، في أحيان كثيرة، إلى إهمال معاني ناتجة عن انتقال المفردة في الاستعمال من حقل دلاليّ إلى آخر. وهذا يجعل المعجم، بطبيعة الحال، مفتقراً لخاصية الشمول، فيؤثر ذلك سلباً على وظيفته التَّمثيليَّة. ومن نماذج هذا القصور، عدم إدراج معاني الفعل «أَرَى»، مثلا، عند استعماله في الدلالة على معاني حقل الحواس. لنتأمل العبارات التالية:

(53) الشدياق أحمد فارس، سر الليال في القلب والإبدال، ص.11

(54) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل الشين، مادة (شرع).

(أ) تَحَدَّث لأَرَى مَا تَقُول.

(ب) أُريدُ أَن أَرَى مَدَى لُيونَة الثَّوب.

(ج) افْتَح القِنِّينِة لِنَرَى رَائِحَتَها.

(د) دَعْنِي أَرَى طَعْمَ الطَّبيخِ.

يبدو أنّ الفعل «أَرَى» يفيد في (أ) معنى السّمع، في حين يُفيد في (ب) معنى اللّمس، أمّا في (ج) فيدل على معنى الشّم، في حين يدل في (د) على معنى الذّوق. فاستعمال الفعل «أَرَى» في الدلالة على هذه المعاني لا ورود له في مصفوفة المعادلات الدلالية التي نجدها في المعجم.[55]

ولعله من المثير، أيضا، أن نجد نوعاً من الخلط، أو عدم التمييز بين المعنى اللغويّ للمفردة ومعناها الاصطلاحيّ. ففي تعريف الفعل «فَسَقَ» (ف. س. ق)، مثلا، لا نجد أية إشارة أو تلميح للفرق بين المعنى اللغويّ للفظ «الفِسْق» ومعناه الاصطلاحيّ الشرعيّ، وهو ما كان ينبغي النصّ عليه بإضافة عبارة في «الشريعة الإسلامية» على نحو ما يلي: «فَسَقَ:1 — الرجلُ: عَصى وخَرج عن الأمر 2 — الرجلُ: [في الشريعة الإسلامية] خَرج عن طاعة الله». وقد يحصل، في أحيان أخرى، تَغْييب المعنى اللغويّ مطلقاً، وإحلال المعنى الاصطلاحيّ محله، فمن المفردات التي استُبدلت معانيها الاصطلاحيّة بمعانيها اللغويّة في المعجم، نجد الفعل «أَدْغَم» (د. غ. م) ومصدره «الإِدْغَام»، حيث تم تعريفهما تعريفاً اصطلاحياً نحوياً بالقول: «أَدْغَمَ يُدْغِمُ إِدْغَاماً: — القَارِئُ الحِرْفَ في الحَرْفِ : أَدخَلَه فيه»، فهذا المعنى النحويّ منقول عن المعنى اللغويّ للفعل «أَدْغَم»، بمعنى أدخل الشيءَ في الشيءِ على الإطلاق، ومنه «إدغامُ اللجَامِ في أَفواهِ الدَّوابِّ»؛ أي إدخاله في أفواهها. إنّ ما يُؤيد النقل أمران: أولهما عقليّ مُؤداه أنّ المعاني الاصطلاحيّة في علوم العرب مأخوذة من المعاني اللغويّة، وثانيهما نقلي مفاده ما ذكره الأزهري بقوله: «وإدغامُ الحرف في الحرف مأْخوذ من هذا [يُريد: «إدغامُ اللجَامِ في أَفواهِ الدَّوابِّ»]قال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدْغامِ في الحروف».[56]

(55) ينظر للمزيد من التفاصيل بخصوص انتقال الأفعال عبر الحقول الدلالية: غاليم محمد، المعنى والتوافق، ص.291-348.

(56) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل الدال، مادة (دغم).

7. الكفاية الوصفيَّة

يُفيد مفهوم الكفاية الوصفيَّة قدرة المعجم على تقديم وصف دقيق ومطرد للوحدات المعجميّة نطقاً وكتابة وبناء صرفياً وتعريفاً وتمثيلا. معنى هذا أنّ الكفاية الوصفيَّة تشمل وجهي المفردة، الدال والمدلول على السواء.

1.7. من هفوات الوصف: الأوصاف والتمثيلات

1.1.7. عينات أوصاف الدال

أوصاف الدال مجموع المعلومات التي يُحقق المعجميُّ من خلالها ضبط الكلمة إملائياً وصوتياً ونحوياً وصرفياً؛ أي أوصاف الصورة الخارجيّة التي تمنح القدرة على النطق السليم بالكلمة، فيسلم اللسان من التصحيف واللحن.

أ- أوصاف صوتيّة: هي مجموع الأوصاف التي تُعِين على النطق السليم بالكلمة. لقد صار هذا النمط من الأوصاف، منذ عهد بعيد، جزء لا يتجزأ من الصناعة المعجميّة الغربيّة؛ إذ التعريف في هذه الصناعة يتضمن كتابة صوتيّة للفظ المراد تعريفه.

وإذا كان الداعي إلى ضبط نُطق المفردة في اللغات الغربيّة وجودُ تباين بارز بين رسم مفردات هذه اللغات، وكيفية نطقها، فإن الاهتمام بالوصف الصوتيّ للمفردات في تعليم اللغة العربيّة يبدو ضرورياً لطائفة من الكلمات التي لا يعكس رسمها طريقة نطقها، فكلمات مثل: «هذا» و«هذه» و«مائة» و«الله» و«الرحمن» و«لكنّ»، تستوجب من صانع المعجم أن يُمثِّل لنطقها صوتياً. وهكذا، يمكن أن يكون التمثيل الصوتيّ للنطق السليم لمفردة «هذا»، مثلا، على النحو التالي:

هَذا : نُطْقاً: هـ + ا + ذ + ا .

إن الالتزام بالرسم الواحد للصوت الواحد يبدو أمراً مُلحّاً في صناعة المعجم؛ إذ بهذا الالتزام يُمكن أن نضمن نطقاً واحداً على لسان المتعلِّم للصوت الواحد، وبالتالي للكلمة الواحدة.

لكن الظاهر أنّ هذا الالتزام لم يتحقق في رسم أصوات كثير من الكلمات المعربة؛ فرسم الصوت الأعجمي /g/ في «Bouteille à gaz»، مثلا، يقابله، تارة، رسم صوت /غ/،

وتارة أخرى رسم صوت /ج/. وهكذا، وجدنا «بوتاغاز» بالغين في موقعها في المعجم (ب و ت ا غ ا ز)، و«بوتاجاز» بالجيم في تعريف مفردة "فُرْن" (ف. ر. ن).

ج- أوصاف نحويّة وصرفيّة: يُقصد بها مجمل الرموز أو العبارات التي تصاحب اللفظ المراد تعريفه، من جهة مقولته النحويّة، كأن يكون اِسماً أو فعلا أو حرفاً، ومن جهة إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، مع الإشارة إلى الاستثناءات والشواذ.[57]

وإذا كانت المعاجم اللغوية المعاصرة تهتم ببعض هذه الأوصاف، فإن السمة الطاغية تتمثل في عدم اطرادها، مما يُحدث اضطراباً واضحاً في ذهن المتعلِّم. وللاستدلال على هذا الوضع، يكفي أن نقارن، مثلا، بين تعريف لفظ «حَاسِد» (ح. س. د)، وتعريف لفظ «رَاكِع» (ر. ك. ع)، فقد جاء في الأول ما يلي: «اَسِد **ج** — ون وحُسَّاد وحَسَدَة: من يحسد غيره»، أمّا تعريف «رَاكِع» فقد جاء فيه: «رَاكِعٌ **ج** رُكَّعٌ ورُكُوعٌ ورَاكِعُون **مؤ** رَاكِعَةٌ **ج** رَوَاكِعٌ ورَاكِعَاتٌ: **اسم فاعل** من رَكَعَ»، فمعلومات التأنيث والجمع واسم الفاعل غير واردة في التعريف المعجمي للفظ «حَاسِد»، مع العلم أنها ترد جميعها معه في النسق العربي.

2.1.7. عينات أوصاف المدلول

أوصاف المدلول جملة المعلومات الدلاليّة التي تسمح للمستعمل بأن يصير عارفاً بمعنى المفردة أو معانيها، وخابراً، في الآن نفسه، كيفية استعمالها، وما يربطها بغيرها من المفردات التي تشترك معها في الحقل الدلاليّ، وما يتصل بها من مرادفات.

إلا أنّ الملاحظ هو تنوّع السبل المؤديّة لهذا المبتغى، وهو ما يحيل على تنوّع طرق التعريف. فهناك التعريف بالوصف، والتعريف بالمرادف، والتعريف بالمثال، والتعريف بالضد، والتعريف بالرسم أو الصورة، وغير ذلك من طرق التعريف المعجميّ،[58] مع العلم أنّ سمة الوضوح تظل المطلب الجوهريّ في كل تعريف، كيفما كان نوعه، وفي هذا السياق ينبغي الالتزام في بناء التعريف بجملة من القيود أو الشروط.

(57) ينظر، بخصوص أهمية إثبات الأوصاف الصرفية والنحوية في المعجم: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص.327-328.

(58) Auroux.s et autres, (1990), La définition, centre d'études du lexique

نعتقد أنّ أوّل ما يجب الالتزام به في صياغة التعريف هو عدمُ تعريف مفردة ما بلفظ، أو بألفاظ لا ورود لمعناها أو لمعانيها في المعجم، لكنّ الظاهر أنّ هذا الالتزام لم يعرف دائماً طريقه نحو التطبيق.

فكثيرة هي المفردات والمصطلحات التي استعملت في سياق تعريفيّ دون أن نجد لها معادلا دلالياً في المعجم، ونمثّل لهذه المفردات بمفردة «اللامعقول» التي وردت في الشاهد المُوَضِّح لمعنى «حَذْلَقَة» (ح. ذ. ل. ق)، ومفردة «هَلَكَة» التي جاءت في تعريف «رَمَادَة» (ر. م. د)، ومفردة «الأنصباء» التي وردت في تعريف «عَوْل» (ع. و. ل). أمّا المصطلحات، فنكتفي بالتمثيل لها بمصطلح «اسم فعل» الذي ورد في تعريف عدد من الألفاظ نحو: «إيهِ» و«بَلْه» و«صَه» وغيرها، دون أن نعثر له على تعريف سواء تحت الجذر (س. م. و) أو تحت الجذر (ف. ع. ل)، ولا يجوز الاعتراض على هذا بالقول إنّ المعجم معجم ألفاظ اللّغة المشترَكة دون ألفاظ اللّغات الخاصّة؛ لأنّنا وجدنا أغلب المصطلحات النحويّة المركَّبة التي صدرها «اسم» مُرتَّبة ومُعَرَّفة تحت الجذر (س. م. و)، نحو «اسم آلة» و«اسم إشارة» و«اسم جامد» و«اسم جمع» و«اسم جنس» و«اسم زمان».

وفي إطار الحديث عن وظيفة الإفصاح الدلاليّ، يبدو من المفيد أن نُذَكِّر بأنّ هذه الوظيفة تصير منعدمة، كلما كان التعريف عبارة عن لفظ مرادفٍ للمُعَرَّف، نادر الاستعمال يحتاج بدوره إلى تعريف، ومثاله تعريف الفعل «انْشَدَخَ» (ش. د. خ) بالفعل «انْشَجَّ».

ومما ينبغي الاعتناء به، أيضاً، في صياغة التعريف المعجميّ دقةُ العبارة؛ لأنّ الإخلال بهذا الشرط يُؤدي إلى إبهام المعنى واستغلاقه على ذهن المتعلِّم. ومن التعاريف التي أُهملت فيها دقة العبارة، نذكر، تعريف الفعل الواحد في صيغه المختلفة بمعنى واحد، ومنه ما جاء في تعريف الفعل «قَلَمَ» والفعل «قَلَّمَ» (ق. ل. م). وهكذا، نجد في «قَلَمَ» «قَلَمَ الظُّفُرَ: قَصَّ ما طَالَ منه»، وفي «قَلَّمَ»: «قَلَّمَ الشَّخْصُ ظُفُرَهُ: قَطَعَ ما طَالَ منه»، والحال أنّ «قَلَّمَ» تفيد التكثير على خلاف «قَلَمَ»، فكيف بالباحث عن معنى «قَلَّمَ» أن يعلم هذا الفرق دون أن يجد في المعجم ما يفيده على تمثله وإدراكه، وتبيُّنه عند الاستعمال التبيُّن المناسب.

وجاء في لسان العرب نقلا عن الجوهري: «قَلَمْت ظُفري وقَلَّمت أظفاري، شُدِّدَ للكثرة».[59]

3.1.7. أشكال اضطراب التّمثيلات والشّواهد

لا شك أنّ التمثيلات والشواهد والسيّاقات المُوضِّحة ذات قيمة عظيمة في تقريب معنى اللفظ، وتمكين ضبط كيفيات استعماله، إلا أنّ هناك مظهران رئيسيان يؤثران على سلامة وظيفة التّمثيل؛ أولهما اضطراب في اطراد التمثيل، وثانيهما اضطراب في مدى ملاءمته، أو مناسبته للمعنى المراد توضيحه.

أ- اضطراب اطراد التّمثيل: يتجلى المظهر البارز لهذا النمط من الاضطراب في غيّاب الشّواهد التمثيليّة للوضع التركيبيّ الذي تتعدّى فيه أفعال مثل: «بَدَأَ» (ب. د. أ) و«بَانَ» (ب. ي. ن) و«جَحَدَ» (ج. ح. د) بالحرف، وبالمقابل نجد أفعالا أخرى تتعدى بغير حرف، إلا أنه تم الاقتصار في التمثيل لها بالوضع الذي تتعدّى فيه بالحرف، ومن هذه الأفعال نذكر، مثلا، الفعل «بَحَثَ» (ب. ح. ث).

أما ما غابت عنها شواهد الإيضاح، فنذكر منها، تعاريف أفعال مثل: «بَغَتَ» (ب. غ. ت) و«بَغَضَ» (ب. غ. ض)، لكنّ المثير للانتباه، في هذا السياق، وجود أفعال يفتقر تعريفها للتّمثيل، سواء من جهة وضعها التركيبيّ، أو من جهة كيفية استعمالها في سياق ما، ونمثّل لهذا الصنف من الأفعال بالفعل «فَشَرَ» (ف. ش. ر): «كَذَبَ وادَّعى باطلا»، فهذا كل ما تجده في تعريفه .

ب- اضطراب مناسبة التمثيل: ومفاده أن العبارة التمثيليّة تكون غير ملائمة للمعادل الدلاليّ للمفردة قيد التعريف، بل إنّ هناك عبارات تمثيليّة تصل فيها درجة عدم التلاؤم إلى حد التناقض بين فحوى التمثيل والمعادل الدلاليّ للمفردة. ويمكن أن نُمثل لعدم التلاؤم بما جاء في تعريف مفردة «إِطَار» (أ. ط. ر): «ج ـــ ات وأُطُرٌ: ما أحاط بالشيء من **خارج** «إطار الصورة»، «الإطار **الداخلي** للعجلة» ...»، فالمثال الثاني الوارد في هذا التعريف، يُفسِّر قصور التعريف الموضوع للفظ «إِطَار»، فالإطار قد يُحيط بالشيء من خارجه، كما قد يُحيط به من داخله.

(59) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، فصل القاف، مادة (قلم).

8. الكفاية اللُّغويَّة

نقصد بمفهوم الكفاية اللُّغويَّة قدرة المعجم على الإحاطة بمفردات اللغة المستعملة ومعانيها، إحاطة شاملة تُقصي المعنى المهمل واللفظ المهجور، فلا تُبقي إلا على المعاصر الحيّ، سواء من المفردات أو المعاني أو الاستعمالات أو العبارات المعتمَدة في التّمثيل والتوضيح.

1.8. من مشاكل خلط الفَصيح بالعامِّي

لعلّه من البدهيّ أنّ رفع العاميِّ إلى مرتبة الفصيح لا يتم إلا في حال شيوع العاميِّ وتداوله على ألسنة كل المتكلمين، ووجود المسوغات النسقيّة التي تسمح بتفصيحه، إن لم يكن من الفصيح في الأصل، عندها يجوز إثباته في معجم اللغة، أمّا أن يظل مُستعملا في منطوق بلدة بعينها، أو منطقة دون أخرى، فإن إدراجه ضمن مواد اللغة يبدو عملا تعسفياً، لا يحترم الخصوصية الاجتماعيّة والثقافيّة لِلْمِلْك اللغويّ الجماعي للأمّة. فهذا النمط من الخلط يجعل المُتَعلِّم يكتسب لغة منغولة، دون أن يشعر بذلك، خصوصاً إذا ما لم يُرْمز للمواد العاميَّة بإشارة مُمَيِّزة.

ومن نماذج هذه المواد، نكتفي بذكر لفظة «أَفَنْدي» (أ. ف .ن. د)، فالمغربيّ والجزائريّ والتونسيّ، مثلا، لا يستعملون في عاميّاتهم هذا اللفظ. أمّا ما جاء من الألفاظ مقروناً، على سبيل التخصيص، بعبارة: (عاميّة)، فإنه قد يثير نوعاً من الاستغراب؛ لأنّنا لا نعرف للغة العربيّة عاميّة واحدة، وإنما هي عاميّات متعدِّدة، يدل على ذلك أن لفظ «شُوشَة» (ش.و.ش) بمعناه الذي خُصَّ به لا يُستعمل في العامية المغربيّة. ثم إنّنا لا ندري ما علّة إدراج بعض الألفاظ دون أخرى داخل العاميَّة الواحدة، ولماذا أُقصيت ألفاظ عاميَّات كثيرة من بينها ألفاظ العاميّة المغربيّة؟ فهل لهذا النهج ما يُبرره في المقدمات المنهجيّة للصّناعة المعجميّة؟ لسنا بهذا التساؤل منخرطين في مسلك المفاضلة بين العاميَّات، أو الانحياز لإحداها، فهذا، بطبيعة الحال، ما صار البحث اللسانيّ المعاصر يرفضه بعلل علميّة وموضوعيّة رصينة، وإنما نسعى لوصف بعض جهات الخلل في الصناعة المعجميّة العربيّة.

ثم إننا قد نتساءل عن أهمية هذه الإشارات، وفائدتها في إنجاح الوظيفة الأولى للمعجم التعليميّ. فهل تعليم العربيّة لغير الناطقين بها لا بُد أن يمر عبر تعليم العاميَّة؟ وإذا افترضنا ذلك مقبولا، فأيةُ عاميَّة ينبغي تعلُّمها، أَعاميَّة المغرب أم عاميَّة مصر أم عاميَّة الأردن أم عاميَّة لبنان أم عاميَّة السودان أم أية عاميَّة كانت؟ وهل لكل ألفاظ العاميَّات أصول فصيحة يُمكن أن تُرَدّ إليها؟ أليس إدراج العاميِّ، أو بالأحرى بعضه، ضمن مواد معجم اللغة يُحدث تضخيماً في حجم المعجم ليس إلاّ، خصوصاً إذا كان له مقابل في الفصيح، نحو «بِيرَة» (ب. ي. ر) التي تُسْتعمل في بعض العاميَّات بمعنى «جُعَّة»؟ أَليس من الأجدى إدراج العاميّ القريب من الأصل العربيّ، بعد التأكد من شيوعه بواسطة استقراء كل العاميَّات العربيّة، في مُلحق بالمعجم حتى يكون المُتعلِّم على بيِّنة من خصوصيته العاميَّة؟

2.8. غياب مرجعيات حصر المادة

معلوم أنّ الأصل المُعتبَر في المادة اللغويّة المرتَّبة في معجم ما ملاءمتها للغرض المتوخى من صناعة المعجم. معنى هذا أنّ صانع المعجم يختار بعناية ودقة من ألفاظ اللغة ما يفي بوظيفة المعجم، فتأتي المصادر اللغوية المُعتمدة في الأخذ واضحة، ومعايير الاختيار جليّة. يبدو أنّ هذا الأصل لم يُستوف حقه في صناعة المعجم العربيّ؛ فغالباً ما تأتي الإشارة إلى طبيعة الألفاظ المُرتَّبة غامضة، والعبارة عنها فضفاضة، والمعايير الزمنيّة والوظيفيّة التي يخضع لها فعل الانتقاء غير واضحة، كما أنّ تحديد المصادر المعاصرة التي تُؤخذ منها المفردات يكون بدوره عاماً غير دقيق.[60]

3.8. بعض ملامح آفة التكرار

لا تكاد تخلو مقدمة معجم من المعاجم العربيّة التي صُنفت ابتداء من القرن العشرين، على الأقل، من التصريح تارة، والتلميح تارة أخرى، بضرورة اعتماد لغة العصر في وضع المفردات، وانتقاء المستعمل والشائع من لغة الماضي، والتخلي عن المهجور غير المستعمل منها.[61] لكنّ استنساخ جزء كبير من المفردات المهجورة مازال سمة تهيمن

(60) المعجم العربي الأساسي، المقدمة، ص.9.
(61) نفسه.

على الصناعة المعجميّة العربيّة، كما أنّ مواكبة المستحدث، والشائع المعروف لفظاً ودلالة واستعمالا، مازالت بدورها مواكبة ضعيفة مُحتشمة، بل إنّ تقليد اللاحقِ السابقَ يكاد يكون سنّة أو، إنْ شئت، بدعة سارية في صناعة المعجم. وليس التكرير، هنا، تكرير مفردات فحسب، بل إنّ التكرير قد يعمّ الدّلالة والاستعمال وطريقة العرض والشاهد والمثال، ويكفي أن نستدل على خاصيّة التّكرير بمقارنة سريعة بين «المعجم العربيّ الأساسيّ» و«المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في طبعته الثالثة من خلال المدخل المعجمي «رَدَفَ» (ر. د. ف):

في «المعجم الوسيط»: رَدَفَه يَرْدُفُه: ركب خلفه...ويقال: رَدِفَ له أمر: دَهَمه. وفي التنزيل العزيز (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الذِي تَسْتَعْجِلُون).

في «المعجم العربيّ الأساسيّ»: رَدَفَ الرجلَ: ركب خلفه...و- له أمر: دَهَمه. (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الذِي تَسْتَعْجِلُون).

4.8. مادة لغوية مهجورة:

لا شك أنّ «المعجم العربيّ الأساسيّ» قد تخلى عن طائفة من المفردات المهملة والمهجورة التي وردت في المعجم الوسيط، مثل: «الدّرفاص» أي الضخم العظيم من الناس والحيوان، و«الهصاهص»، بمعنى القويّ من البشر أو الأسود، و«الهلوع»؛ أي الناقة السريعة الشديدة، و«الورصاء» وهي الناقة التي تكسرت أسنانها.

لكنّ هذا لا يعني أنّه صار خالياً من كل لفظ مهجور غير مستعمل، أو نادر الاستعمال قليل الشيوع في لغة العصر الحالي، فمفردات مثل: «هَبْهَبَ» (هـ. ب. هـ. ب) ومشتقاتها بمعنيي أَسرع وانتبه، و«هَبَا» (هـ. ب. و)، بمعنى فَرَّ، ومعنى مَات، و«هَذْرَمَ» (هـ. ذ. ر. م) ومشتقاتها بمعنى أَسْرع في القراءة، و«هَرْهَرَ» (هـ. ر. هـ. ر) بالغنم، بمعنى دعاها لِيوردها الماء، و«هَلْقَمَ» (هـ. ل. ق. م) ومشتقاتها بمعنى ابْتَلَع، و«الهَبْهَب» (هـ. ب. هـ. ب)، بمعنى الجمل السريع، و«الهِزَبْر» (هـ. ز. ب. ر) و«الهَصُور» (هـ. ص. ر)، بمعنى الأسد، و«المِهْمَار»، بمعنى المِهْذار، و«الهُمَايُون»، بمعنى السلطان، و«هَوِش»، بمعنى صَغُر بطنه من الهزال، و«هَاءَ»، بمعنى اسْتَعَدَّ. كلها ألفاظ، إما قديمة مهجورة، وإما نادرة الاستعمال، وفي الحالتين معاً، فإنها بعيدة عن لغة العصر، واللغة المرغوب تعلُّمها اليوم، بل إنّ كثيراً من الألفاظ غير الشائعة التي احتواها المعجم العربيّ الأساسيّ جاءت منقولة

بمعانيها وشواهدها عن معاجم قديمة نحو معجم «لسان العرب»، كما تُفيد ذلك المقارنة التالية للمدخل المعجمي «هَزَر» (هـ. ز. ر):

هَزَرَ (هـ ز ر)

في «لسان العرب»: هَزَرَه يَهْزِرُهُ هَزْراً بالعصا ضربه بها على جنبه وظهره ضرباً شديداً.

في «المعجم العربيّ الأساسيّ»: هَزَرَ يَهْزِرُ هَزْراً فهو هَازِر: - هـ بالعصا: ضربه بها ضرباً شديداً.

5.8. مواكبة لغوية ضعيفة

إنَّ عرض المفردات القديمة بتقنيات مختلفة، والارتداد أو، إن شئت، الحنين إلى لغة العصور الماضيّة، وتزويدها بزمرة قليلة من الألفاظ المعاصرة، ليس الممرّ السّليم نحو بلوغ عصريّة المعجم العربيّ الشامل، المعبر عن اللغة الحيّة. لا يُقْبِل الناطق بإحدى العاميّات العربية، والناطق بغيرها، على تعلُّم ما أصبح من مفردات العربية واستعمالاتها مهجوراً، بل إنّه، على خلاف ذلك، يطمح إلى تعلُّم لغة يستعملها عرب اليوم، ليتواصل بها معهم.

إنّ هذا الوضع يُفوِّت على المعجم العربيّ فُرصة مواكَبة المستحدَث من الألفاظ والمعاني والاستعمالات، ويكفي في هذا السياق أن نشير، على سبيل التمثيل لا الحصر، إلى غياب مفردات معاصرة، نحو الفعل «حَوْسَبَ» ومصدره «حَوْسَبَة» في نحو: «حَوْسَبَة المُعْطيات»، والفعل «عَوْلَمَ» ومصدره «عَوْلَمَة» في نحو: «عَوْلَمَة الاقتصاد»، كما تغيب عن المعجم معان جديدة لمفردات قديمة، فلا وجود، مثلا، للمعنى المستحدَث للفعل «هَيْكَلَ» (هـ. ي. ك. ل)، بمعنى نَظَّم، في نحو: «هَيْكَلَ الوزيرُ الإدارةَ على الطريقة الأمريكيّة»، ولا وجود لاستعمال الفعل «هَنْدَسَ» (هـ. ن. د. س)، واسم فاعله «مُهَنْدِس»، ومصدره «هَنْدَسَة» في غير تصميم الأبنية والطرق، نحو قولنا: «مهندس خطة السلام»، ولا نجد استعمال الفعل «لَعِبَ» (ل. ع. ب) ومشتقاته، بمعنى عَمِل عَمَلاً جاداً، في نحو: «لَعِبَ دوراً في تقدّم الأمة»، كما ينعدم في المدخل المعجمي «لُعْبَة» ذكر عبارة «اللّعبة السياسيّة»، وغيرها من العبارات والمفردات التي تستعمل اليوم بكثرة في كل الخطابات

العربيّة الثقافيّة والدينيّة والسياسيّة نحو: «الخَوْصَصَة» أو «الخَصْخَصَة» و«العُنْف السياسيّ» و «العُنْف الطائفيّ» و«السِّلْم العالميّ» وغيرها كثير.

أمّا على صعيد الأمثلة السياقيّة وشواهد الإيضاح، فإن المعجم العربيّ يعاني، في هذا المستوى، ضعف مواكبة ما استجد من أشكال التعبير في العربيّة المعاصرة، نحو اقتران الأسماء على طريقة اللغات الأجنبيّة، في مِثل: «صاروخ أرض-أرض» و»قطار الرباط-الدار البيضاء،[62] كما يُعاني غياب كثير من المتلازمات اللفظيّة (Collocations) والتعابير الاصطلاحية (Idioms)، التي يكثر استعمالها في لغة العصر نتيجة ما تحمله من خصوصية الاختزال، أو الاختصار في التعبير عن المعاني.[63] وهكذا، لا نجد، مثلا، «آخِرُ العُنْقُود» و «ابْتِسَامَةٌ صَفْرَاء» و «الخَطُّ الأَحْمَر» و «الصُّحُفُ الصَّفْرَاء» و «غَسْلُ الأَمْوَال» و «نَائِمٌ فِي الْعَسَل» و «نَبْضُ الشَّارِع»، وغيرها كثير.

6.8. في مفهوم العصريّة

العصريّة، إذن، صفة لا ينالها معجم بتقليص حجمه أو بتمطيطه، ولا بإخضاعه لهذه التقنيّة أو تلك في التبويب والتصنيف، إنّها، على الأصح، صفة ملازمة لتصوّر متكامل يشمل المنهج والمادّة، تصوّر ينأى عن نسخ التصوّر القديم. معاني الألفاظ تَتَوالد، تكبر فتضعف، حركة دائمة مستمرّة، لا حَقَّ لنا في تحجيرها أو أسرها، حقوق التصرف يملكها أفراد الأمّة. لُغتنا العصريّة تنمو، تتطوّر وتتجدّد، لكنّ معجمنا يكاد يكون ساكناً فقيراً، الارتداد إلى الماضي يكاد يكون سنة متجذِّرة في صناعته. لا نريد انقطاع المعجم عند لغة عصر معيَّن، وفي مكان معيَّن. لم نعد نقوى على مقارنة معجمنا المسمى عصرياً في شعاره بمعاجم غيرنا، اتسع البون، وفقدت المقارنة معناها ومجالها. أبناء الأمة من أطفالنا وشبابنا، ومن يرغب في تعلُّم لغتنا من أبناء الأمم الأخرى، لا يجدون في معجم اللّغة العربيّة كل ما يتطلَّعون إلى معرفته، ولا كل ما يُعينهم على إدراك مفردات ودلالات وأساليب استجدت في عالمنا العربي المعاصر.

(62) ينظر للمزيد من التفصيل، بخصوص بعض مظاهر التحديث في أساليب العربية المعاصرة: محمد حسن عبد العزيز، خصائص العربية المعاصرة، ص.155-163.

(63) Tutin. A, (2005), Le dictionnaire de collocations est-il indispensable ? Revue de linguistique appliquée, vol X-2, pp 31-48.

9. خاتمة

لا نعتقد أن حَلَّ المعضلة المعجميّة يَنحصر في مجرد ترميم المعجم العربيّ بإضافات كلِمِيَّة أو عِباريَّة، أو بإخضاعه لهذه الضّوابط الحاسوبيّة، أو لتلك البرامج المعلوماتيّة ذات التقنيّات الصّارمة في التّخزين، ومعالجة المعلومات أو غيرها. إنّ الحلّ، في اعتقادنا، رهين بإحداث تصوّر جديد قوامه الانتظام المعجميّ في الألفاظ والصيّغ والدّلالات والاستعمالات. فمتى اعْتُبر المعجم نظاماً في منهجه، ولغة حيَّة مواكِبة في مادَّته، زالت أسباب قصور كفاياته. كفايات التَّعَلُّم والتَّمثيل والوصف والمواكَبَة اللّغويّة لا تتحقّق إلا لمعجم يعكس لغة مستعمَلة، بتصوّر عصريّ جذّاب، ومنهج مطّرِد في التّرتيب والتّمثيل، والوصف الصوتيّ والصرفيّ والتركيبيّ والدلاليّ، منهجٌ يَسُدّ الثّغرات ليكون العصريّ عصرياً حقاً، والتّعليم تعليماً ناجعاً، والوصف تاماً متّسقاً، والتمثيل مُحيطاً شاملا.

المراجع

❖ **بالعربيّة**

- أبو العزم، عبد الغني، المعجم المدرسي: مناهجه وأسسه وتوجيهاته، مطبعة تينمل، مراكش 1994.
- أحمد مختار عمر، المعجم العربي الحديث والخروج من الدائرة المغلقة، مجلة كلية دار العلوم، العدد21، القاهرة، 1997.
- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، ط3 بيروت، لبنان.1983.
- اِبن مراد إبراهيم، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1994، بيروت- لبنان.
- باش يوسف، قضايا في تنظيم مداخل القاموس، ضمن كتاب: تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد، إشراف الفاسي الفهري، الجزء الأول، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2002.
- بسندي خالد، مصطلح الكفاية وتداخل المفهوم في اللسانيات التطبيقية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد الخامس، العدد 1، 2009، الأردن.
- البوشيخي، عز الدين، خصائص الصناعة المعجمية الحديثة، مجلة اللسان العربي، ع 46، الرباط، 1998.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- جورج ماطوري، منهج المعجمية، ترجمه د.عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
- جبران مسعود، معجم الرائد، الصادر سنة 2004 عن شركة العريس للكمبيوتر، يتضمن هذا المعجم، بالإضافة إلى معجم الرائد، خمسة معاجم عربية متخصصة، وهو موزع على ثلاثة أقراص مدمجة، يعمل بنظام ويندوز (windows).
- الحسن اللحية، موسوعة الكفايات، الألفاظ والمفاهيم والمصطلحات، منشورات مركز حقوق الناس، فاس، 2006.
- حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2000.
- الحمزاوي محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1983
- الخطيب أحمد شفيق، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، محاضرات الندوة العلمية لجمعية المعجمية العربية بتونس، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
- السغروشني إدريس، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، 1987
- السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت- لبنان.

- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الشدياق أحمد، فارس، سر الليال في القلب والإبدال، ص.11، المطبعة العامرة بالاستانة، 1348هـ.
- رياض زكي قاسم، المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، دار المعرفة، بيروت، 1987.
- العايد أحمد، معجم الأطفال الأساسي المصور الثنائي اللغة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، ع 20، الرباط، 1983.
- غاليم محمد، المعنى والتوافق، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، مطبعة معهد التعريب، الرباط، المغرب، 1999.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، ط1، الرباط، 1985.
- الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ضمن وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت- لبنان، 1991.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، ط1، الدرا البيضاء، 1998.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، أزمة اللغة العربية في المغرب، ندوة قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب لجنة اللغة العربية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، سلسلة ندوات، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف، الرباط، 2006.
- القاسمي علي علم اللغة وصناعة المعجم، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1975.
- القاسمي علي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2003.
- محمد حسن عبد العزيز، خصائص العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي، ع45، الرباط، 1998.
- المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطابع أمبريمتو، بيروت- لبنان، 1991.
- نصار حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر.

❖ اللغة الأجنبية

- **Aitchison. J, (199 6),** Words in the Mind: An Introduction to the Mental Lexicon. 2ème éd. Oxford : Blackwell.
- **Alonso.R, (2003),** La nature des collocatifs : analyse et traitement, Travaux et recherches en linguistique appliquée, Amsterdam.
- **Auroux.s et autres, (1990),** La définition, centre d'études du lexique, Larousse, Paris.

- **Boggards. P, (1988),** Aptitudes et affectivité dans l'apprentissage des langues étrangères. Hatier, coll. LAL. Paris.
- **Bogaards.P, (1998),** Des dictionnaires et comprehension écrite, Cahiers de lexicologie, N.17, Paris.
- **Borba. F. D, (1996),** Les fondements de l'organisation d'un dictionnaire d'usages, Meta, V .41, N.2. Canada.
- **Coste. D, (1996),** la linguistique appliquée : en revenir ou y revenir, in La linguistique Appliquée, Actes du 1Symposium organisé par la COFIDELA, Université Stendhal-Grenoble.
- **Galisson.R, (1999),** La pragmatique lexiculturelle pour accéder autrement a une autre culture par un autre lexique, Etudes de linguistique appliquée, Paris
- **Gaonac'h. D, (1991),** Théories de l'apprentissage et acquisition d'une langue étrangère, CREDIF, Hatier, Didier, Paris.
- **Gruber. J, (1976),** Lexical Structures in Syntax and Semantics, North-Holland, Amsterdam.
- **Hind. A, (1976),** Sur la notion d'adéquation explicative en phonologie générative, Revue Langages, N 42, Dedier - Larousse, Paris.
- **Householder.F, (1995),** Problems in lexicography, Indiana University, USA.
- **Jackendoff. R, (1988),** Conceptual Semantics, in U. Eco, M. Santambrogio et Violi .P (éds).
- **Klein. W, (1989),** L'acquisition de la langue étrangère, A.Colin, Paris.
- **Lahiri.A., et Marslen-Wilson. W, (1991),** The mental representation of lexical form: A phonological approach to the mental lexicon, Cognition, Vol. 38.
- **Pruvost.J, (2009),** Quelques perspectives lexicographiques a mesurer a l'autre lexiculturelle, Etude de linguistique appliquée, N.154, 2009/2, Klincksieck, Paris.
- **Schaeffler. F, (2002),** Aspects linguistiques et didactiques d'un dictionnaire d'Apprentissage en ligne : le cas du DAFLES, p.4, Mémoire de maîtrise. Université de Nanterre.
- **Sven.T, (2008),** Lexicography in thr Borderland between Knowledge and Non- Knowledge, Max Niemeyer Verlag, Tubingen, USA.
- **Thierry.F, (2008),** Practical Lexicography: A Reader, Oxford University Press, New York, USA.
- **Tutin.A,(2005),** Le dictionnaire de collocations est-il indispensable ?, Revue de linguistique appliquée, vol X-2.
- **Wierzbicka.A, (1985),** Lexicography and conceptual analysis, Ann Arbor, Karoma Publishers.